

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 19

الاثنين، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

السيد لاغاردان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18).

مناقشة مواضيعية لمواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

لقد أيدت جنوب أفريقيا نتائج عام 2021 لفريق الخبراء الحكوميين بشأن النهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية الأول المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. غير أن من المهم أن نظل متحدين وراء عملية واحدة، ونتطلع إلى عمل الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل الثاني المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. ونهنئ الدول الأعضاء، في ذلك السياق، على اعتمادها بتوافق الآراء التقرير المرحلي السنوي لعام 2022 للفريق العامل المفتوح العضوية (انظر A/77/275) ونتطلع إلى التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة الأولى مناقشاتها المواضيعية في إطار المجموعة المعنونة "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي". وستتمكن الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد من القيام بذلك حالما تستنفد اللجنة قائمة المتكلمين في المجموعة. وإذا سمح الوقت، ستبدأ اللجنة نظرها في مجموعة "نزع السلاح والأمن الإقليميين" بعد ظهر اليوم.

ويظل يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء التهديد المتزايد للهجمات السيبرانية على الهياكل الأساسية الحيوية والهياكل الأساسية

وقبل أن أعطي الكلمة، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيانات، خلال الجزء المواضيعي، تقتصر على خمس دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية وسبع دقائق عند التكلم باسم عدة وفود.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



السيد روثلين (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.18) تأييدا تاما. ونود أن نضيف النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

منذ المناقشة السابقة المخصصة بشأن هذه المجموعة، في عام 2019، زادت أهمية الأمن السيبراني بشكل كبير. وللأسف، شهدنا أيضا الضرر الهائل الذي يمكن أن يسببه السلوك غير المسؤول وغير القانوني في الفضاء السيبراني. ومن الأمثلة على ذلك الهجمات الإلكترونية غير القانونية المصاحبة للغزو الروسي لأوكرانيا، والتي أثرت ليس فقط على أوكرانيا بل كذلك على بلدان أخرى من خلال آثارها غير المباشرة.

ولذلك، فإننا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة لموضوع أمن الفضاء السيبراني، ونرحب بالعمل الهام الذي اضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، الذي أكمل سنة أولى ناجحة من مداولاته باعتماد تقرير مرحلي (انظر A/77/275)، وهو ما نأمل أن ترحب به اللجنة بتوافق الآراء. ويضع التقرير وتوصياته الأسس لعمل الفريق في المستقبل. ونرحب بالمشاركة النشطة لمختلف أصحاب المصلحة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، لكننا نأسف أيضا لأن عددا كبيرا من أصحاب المصلحة المهتمين من الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني قد منعوا من المشاركة في عمله بسبب ممارسات حق نقض غير مؤسسة. ولا يمكننا العمل على الأمن السيبراني من دون التفاعل مع أصحاب المصلحة الذين يشكلونه بكل تأكيد.

وستواصل النمسا الدعوة إلى إقامة فضاء إلكتروني مفتوح وحر ومستقر وآمن يستند إلى التطبيق الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويسترشد بإطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، الذي اعتمد بتوافق الآراء.

ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنطاق الدقيق لانطباق القانون الدولي وبناء القدرات وتدابير

المعلوماتية. وإذ نعتقد أنه ينبغي لنا أن نواجه هذه التهديدات من خلال المزيد من التعاون وتطوير آليات أفضل الممارسات، ينبغي لجهودنا أن تدعم الأولويات والجهود الوطنية لتحديد تلك الهياكل الأساسية وتعيينها. وتتعرض الدول، ولا سيما البلدان النامية، لمستويات متفاوتة من المخاطر، نظرا لتفاوت قدرات الدول على التصدي للتهديدات التي تشكلها الأعمال الخبيثة في الفضاء الحاسوبي. وفي ذلك السياق، تقدر جنوب أفريقيا أهمية تنفيذ المعايير القائمة وزيادة تطويرها. ويعطي وفد بلدي الأولوية للتنفيذ، الذي سيسهم، في رأينا، في فهم أفضل للثغرات الموجودة في المعايير القائمة، إن وجدت، وبالتالي يوجه الحاجة إلى وضع معايير جديدة. ويمثل التنفيذ أيضا فرصة لتحديد الممارسات الفعالة ومتطلبات بناء القدرات.

وترحب جنوب أفريقيا بالجهود الرامية إلى وضع برنامج عمل كجزء من عمل الفريق العامل مفتوح العضوية. ونحن واثقون من أنه يمكننا، من خلال مناقشاتنا بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أن نتوصل إلى فهم مشترك للتهديدات وأوجه الضعف التي تعاني منها الدول والتي سيتعين التصدي لها في برنامج العمل هذا. ولئن كانت جنوب أفريقيا قد أيدت تطويره منذ وقت طويل، فإننا نعتقد أن الفريق العامل مفتوح العضوية لا يزال المحفل المناسب لوضع برنامج عمل من هذا القبيل ووضعه. ولذلك، فإننا نذكر بالتوصية الواردة في التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل مفتوح العضوية بأن يواصل الفريق العامل التوسع في برنامج العمل بغية إمكانية إنشائه كآلية للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي من شأنه، في جملة أمور، أن يدعم قدرات الدول على تنفيذ التزاماتها في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما نعتقد أن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، لفهم طبيعة تلك التهديدات والتعاون والتصدي بشكل ملائم، عبر المجتمع بأسره، للتهديدات التي تشكلها الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول على حد سواء، سيثري هذه العملية التي تقودها الدول الأعضاء.

إن تطوير التكنولوجيا والتقدم العلمي أمران حاسمان لرفاه البشرية ويجب اعتبارهما أداة لتعزيز السلام والنمو المستدام. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت من بين أعظم الإنجازات البشرية في كل العصور، حيث توفر فرصاً غير مسبوقه. وبالعامل على نزع السلاح والأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة تتمثل في ضمان الإطار المناسب لتلك التطورات ومنع أي استخدام خطير أو سلب.

والتعاون الدولي حاسم لتحقيق ذلك الهدف، ونحن بحاجة إلى تحسين الحوار والشفافية وتدابير بناء الثقة بغية تعزيز فهم أفضل للتحديات المشتركة التي نحتاج إلى مواجهتها. ولا تزال إيطاليا ملتزمة بمفهوم الاستقرار السيبراني، وتدعم جهود المجتمع الدولي التي تؤدي إلى فضاء إلكتروني قائم على تطبيق واحترام القانون الدولي بالكامل، بدءاً بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونؤيد تأييداً تاماً العمل الجاري الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ونرحب بالاختتام الناجح لدورته الموضوعية الثالثة، بالموافقة بتوافق الآراء على تقرير مرحلي سنوي. ولذلك، فإننا نؤيد تأييداً تاماً مشروع المقرر الذي قدمته سغافورة، بالنيابة عن الرئيس، باعتماد هذا التقرير (انظر A/77/275) بتوافق الآراء. وبوصفنا مؤيدين مخلصين لتعددية الأطراف وأساليب العمل التي تضمن الشمولية وتبني على المكتسبات القائمة، نعتقد أن المناقشات المقبلة بشأن تلك المسألة تحتاج إلى استغلال كامل. ويلزم أن يكون الحوار المؤسسي منظماً ويمكن التنبؤ به وشاملاً لكي يتمكن من إحراز تقدم بناء وأن يكون واعياً بالوقت وفعالاً من الناحية المالية.

ومن المهم الاعتراف بأن التهديدات قد ازدادت أيضاً، إلى جانب تكثيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها. وهذا موضوع مهم آخر ينبغي للفريق العامل مفتوح العضوية أن يكتف عمله بشأنه، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمرونة السيبرانية للبنية التحتية الرقمية والتهديدات التي يشكلها استخدام الفضاء الإلكتروني في النزاعات

بناء الثقة. وسنواصل بذل جهودنا لتحقيق تلك الغاية في الفريق العامل مفتوح العضوية ونأمل أن يتسنى دراسة الممارسات الجيدة القائمة في تلك المجالات - على سبيل المثال، بإدراج تبادل الآراء مع المنظمات الإقليمية في إطار الفريق العامل مفتوح العضوية. إننا مقتنعون بأن برنامج العمل يمكن أن يكون وسيلة مثالية لإحراز تقدم في تنفيذ الإطار المعياري، ولهذا السبب نؤيد مشروع القرار (A/C.1/77/L.73) بشأن برنامج العمل الذي قدمته فرنسا.

وقد بعث فينا الأمل أن نرى أن مشاريع القرارات في إطار هذه المجموعة تغطي جوانب هامة من العمل في مجال نزع السلاح والأمن الدولي أهملت لفترة أطول مما ينبغي. وسأطرق بإيجاز إلى مسألتين هنا.

أولاً، نرحب بالعمل الهام والمتزايد الذي اضطلع به مكتب شؤون نزع السلاح في السنوات الأخيرة في حقل التتقيف في مجال نزع السلاح. ففي أوقات التوترات العالمية المتزايدة، يصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى نقل المعلومات حول عملنا. فسيؤدي ذلك إلى بناء الوعي وسيساعدنا على تنشئة الأجيال القادمة من الخبراء الذين يقومون بعمل حيوي بشأن شؤون نزع السلاح.

وعلى الرغم من ذلك، شهدت السنوات الماضية معاناة العالم ليس فقط مع النزاع المسلح، بل كذلك مع جائحة عالمية وعواقب تغير المناخ المتزايدة حدة. ومع ذلك، لم يكن تخصيص الموارد بين أقطاب الأزمة الثلاثة متساوياً. ونود أن نكرر نداءنا في العام الماضي بأننا بحاجة إلى الابتعاد عن المفهوم الخاطئ الخطير بأن الأمن لا يمكن ضمانه إلا بالسلح العسكري. وينبغي أن تكون الأزمات غير العسكرية التي نشهدها جرس إنذار يقودنا إلى فهم أوسع للأمن وإلى إدماج صكوك وتدابير نزع السلاح على نحو أفضل في جميع الجهود الرامية إلى بناء الأمن وصونه.

السيد دي مارتن توبرانين (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.18) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

السيد شين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ ببيان بالقول أننا نود أن نؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي يشجع باستمرار على وضع جدول أعمال موحد في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وقدمنا مشروع القرار A/C.1/77/L.66، المعنون "تعزيز وتطوير منظومة معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار". ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء وأن يكون له أثر إيجابي على التعاون البناء بشأن كامل نطاق المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالبند 94 من جدول الأعمال، أنشئ في عام 2020 الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021-2025 بمبادرة من الاتحاد الروسي وبدعم ساحق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن الفريق العامل المفتوح العضوية هو الآلية الوحيدة للتفاوض بشأن تلك المسائل في منظومة الأمم المتحدة. تتيح القيمة التي تضيفها تلك التشكيلة لجميع الدول، دون استثناء، المشاركة مباشرة في عملية صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر على الأمن الوطني ومناقشة جميع مبادرات الدول ذات الصلة على أساس ديمقراطي ومفتوح وشفاف حقاً.

وفي ذلك السياق، نرحب بالآراء المؤيدة للفريق العامل المفتوح العضوية التي أعرب عنها ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18)، وممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.18)، وممثل بليز باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/77/PV.18)، وممثل العراق باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/77/PV.18)، فضلاً عن استعداد تلك الكيانات لمواصلة العمل البناء في إطار تلك التشكيلة.

انتهى العام الأول من عمل الفريق العامل المفتوح العضوية باعتماد تقريره المرحلي السنوي بتوافق الآراء في 29 تموز/يوليه 2022 (انظر A/77/275)، والذي يتضمن أحكاماً مهمة تسمح بإنشاء أساس لوضع نظام قانوني دولي لتنظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير التعاون بين الدول في هذا المجال. ويعتقد الاتحاد

المسلحة. وهذه المسائل ملحة بشكل خاص في البيئة الجيوسياسية الصعبة الحالية وبعد الحرب العدوانية الروسية من دون سابق استقزاز وغير المبررة ضد أوكرانيا.

وقد أدى ذلك العمل الوحشي إلى تسليط الضوء على اعتماد الأنشطة الحيوية في المجتمعات المتصلة بالبنية التحتية الرقمية، والبنية التحتية للاتصالات على وجه الخصوص، ونقاط الضعف ذات الصلة. ولذلك تشدد إيطاليا على أهمية حماية البنية التحتية الرقمية من التداخل الضار وتدعو جميع الجهات الفاعلة إلى إعطاء الأولوية لدعم مرونة البنية التحتية للمعلومات والاتصالات. وهذا أمر ضروري لضمان الوصول إلى شبكة الإنترنت العالمية، التي تدعم الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك المعلومات المنقذة للحياة والأعمال التجارية.

إننا ملتزمون بزيادة المرونة السيبرانية للبنية التحتية الرقمية وتحسين وتبادل الوعي بالتهديدات السيبرانية وتوسيع استجابتنا السيبرانية المنسقة بما يتماشى مع أطر الأمن السيبراني والوطني ومبادرات التعاون والشراكة الحالية والمستقبلية.

وقد أثبت المجال السيبراني أنه سياق نشط للغاية، ونعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل ترجمة مناقشتنا إلى شيء ملموس يحسن التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني. ومن ذلك المنطلق، تؤيد إيطاليا الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول في الفضاء السيبراني بوصفه مبادرة ضرورية لجدول أعمال عملي المنحى (A/C.1/77/L.73). وينبغي أن تكون تلك عملية شاملة، تقودها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وسوف تكون كذلك. ونعتقد أننا، في هذا المنعطف الدقيق، بحاجة إلى أن نتكاتف وأن نعطي بعداً عملياً لحوارنا المؤسسي.

ولذلك، فإننا نؤيد تأييداً تاماً برنامج العمل السيبراني ونحبيه بوصفه مشروعاً معقولاً وشاملاً ومتوازناً للغاية يمكن أن يوفر لنا حواراً تنفيذياً يركز على التنفيذ، ويبني على مكتسباتنا. وإذ أتكلّم عن العمل، أود أن أشدد على أن بناء القدرات أمر حاسم لفضاء سيبراني آمن ومأمون.

إن اعتماد مشروع القرار A/C.1/77/L.23/Rev.1، الذي قدمته روسيا، أمر حاسم الأهمية بشكل خاص لأن مجموعة من الدول قدمت مشروع قرار (مشروع القرار A/C.1/77/L.23) يقترح أساساً إيجاد صيغة بديلة للفريق العامل المفتوح العضوية. ونعتبر ذلك محاولة أخرى لاختطاف أنشطة الفريق بغية تسييس المفاوضات وفرض قرار سابق لأوانه على المجتمع الدولي بشأن شكل العمل في المستقبل في ذلك المجال. ونعتقد أن هذا النهج غير مقبول. إنه يتناقض مع المنطق ومصالح الأغلبية الساحقة من البلدان. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد مشروع القرار A/C.1/77/L.23/Rev.1، الذي يهدف إلى مواصلة الحفاظ على الشكل الحالي للفريق وحمايته. إن التصويت تأييداً لمشروع القرار A/C.1/77/L.23/Rev.1 ليس تصويتاً لروسيا، بل هو تصويت على استمرار التفاعل البناء بين الدول والمفاوضات الموجهة نحو تحقيق النتائج لصالح تعزيز السلام والأمن والاستقرار في مجال المعلومات.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.18).

مما لا شك فيه أن التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أسفرت عن فرص لا تقدر بثمن للشعوب في جميع أنحاء العالم، مما عزز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتفاعل عبر الحدود في مختلف المجالات. وأدت منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في تسهيل استمرار تشغيل الكيانات العامة والخاصة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية طوال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبالتالي التخفيف من التكاليف الهائلة للانقطاعات على المجتمع العالمي. إن اعتمادنا المعاصر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي لا مثيل له في تاريخ البشرية، هو تذكير صارخ بطبيعة التحديات المصاحبة وأهمية اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي لها. وبينما نعالج التأثير المتعدد

الروسي أن من الضروري لا تعزيز النجاح الذي تحقق بالفعل وحسب لكن أيضاً تركيز الفريق العامل على إجراء المزيد من المفاوضات البناءة من أجل الاتفاق على تدابير محددة لتعزيز السلام والأمن في مجال المعلومات ومعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية الرقمية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، قدمت روسيا مشروع القرار A/C.1/77/L.23/Rev.1، المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي"، الذي دأبت روسيا على تقديم إصداراته سنوياً منذ عام 1998. إن مشروع القرار A/C.1/77/L.23/Rev.1 مشروع عالمي وغير تصادمي وغير مسيس. وهو يكمل مشروع المقرر A/C.1/77/L.54 المقدم من جانب سنغافورة والذي يؤيد التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل ويرحب بالجهود التي بذلها رئيس الفريق، الأمر الذي نؤيده تأييداً كاملاً. يستند مشروع القرار A/C.1/77/L.23/Rev.1 إلى أحكام قرارات الجمعية العامة التي سبق اتخاذها، فضلاً عن تقرير الفريق العامل الأول والحالي الصادرين بتوافق الآراء. والهدف من ذلك هو حماية الفريق بوصفه منبر التفاوض الرئيسي الذي يتناول كامل نطاق المسائل المتعلقة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة ومنع تجزئته إلى تشكيلات متوازية يكرر بعضها بعضاً. وهذا هو طموح المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، ويمثل الفريق إنجازاً.

ويؤكد مشروع القرار A/C.1/77/L.23/Rev.1 الاتفاق السابق بتوافق الآراء على زيادة التوسع في جميع المبادرات الوطنية بشأن الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الفريق العامل. وهو يتضمن مقترحات محددة بشأن بناء القدرات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويؤكد أيضاً الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن الشكل المقبل للحوار المؤسسي المنتظم بشأن هذه المسائل على أساس عالمي حقاً، داخل الفريق القائم. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي إطلاق أي آلية من هذا القبيل إلا عند احتتام عمل الفريق العامل في عام 2025. ويجب أن نعطي الفريق فرصة لتحقيق إمكاناته بالكامل في السنوات الثلاث المتبقية من ولايته.

مع بعضها بعضاً ومنع انهيار توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، والذي ساعد - مهما كان هشاً - على النهوض بعمل الفريق العامل. ومن الواضح أن جميع الأطراف تترك قيمة الفريق العامل وضرورة الحفاظ على نزاهته ومصداقيته. وتؤمن ماليزيا، شأنها شأن كثيرين غيرها، إيماناً راسخاً بأن الفريق العامل هو الهيئة الأنسب للتصدي للتحديات الماثلة في ميدان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسنواصل المشاركة بنشاط في اجتماعات الفريق العامل الذي هو في حد ذاته تدبير حاسم لبناء الثقة يجب السماح له بتحقيق كامل إمكاناته، وفقاً لولايته.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): طلبت الكلمة لأوجز موقف الصين من الاستخدامات السلمية وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا، فضلاً عن التعاون الدولي في هذا الشأن، حق غير قابل للتصرف لجميع البلدان. ومما يؤسف له أن حقوق البلدان النامية في الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا وفي التعاون الدولي دون تمييز كانت أبعد ما تكون عن كونها مضمونة لسنوات عديدة. وقد حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في باكو بوضوح القيود غير المعقولة التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. وتعتقد الصين أنه ينبغي الاستجابة لنداء بلدان حركة عدم الانحياز، وأنه ينبغي احترام الحقوق المشروعة للبلدان النامية في الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا، وينبغي معالجة القيود غير الضرورية على هذه الاستخدامات في أقرب وقت ممكن.

وفي العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة القرار 76/234 المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي" الذي استهلّ الحوار بشأن الاستخدامات السلمية والتعاون الدولي ذي الصلة. وعملاً بذلك القرار، جمع الأمين العام آراء جميع الأطراف وقدم تقريراً (A/77/96) حظي بمشاركة واسعة جداً وتلقى أكبر قدر من المدخلات من بين جميع التقارير عن نزع السلاح التي

الأوجه لجائحة كوفيد-19، يجب أن نضمن الاستخدام الأمثل لمواردنا الشحيحة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية من حيث تنفيذ القواعد والمعايير والمبادئ القائمة والخطاب العالمي المتعلق بزيادة تطويرها. ومما يدعو إلى القلق تزايد تعقيد التهديدات الناشئة في الفضاء السيبراني وتطورها. ويجب أن نظل يقطين ضد أي استخدام ضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما ضد البنى التحتية الحيوية والخدمات الأساسية. ومواصلة الحوار والعمل من خلال المنابر المتعددة الأطراف أمران أساسيان إذا أردنا سد الفجوات الإنمائية والاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، تشدد ماليزيا على الدور المركزي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وترحب باعتماد تقريره المرحلي السنوي لعام 2022 (انظر A/77/275). يوفر الفريق، بوصفه منبراً عالمياً، محلاً لجميع الدول الأعضاء للقيام بجملة أمور منها مواصلة تطوير قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول، فضلاً عن وسائل تنفيذها. كما يتيح الفريق للدول الأعضاء سبيلاً للمشاركة المستدامة مع الجهات المعنية التي تشكل جهات فاعلة أساسية في تطوير منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيلها وأمنها.

وكان من دواعي سرور ماليزيا، في العام الماضي، أن تشارك في تقديم القرار 76/19 الذي يؤكد، في جملة أمور، على دعم الدول الأعضاء للفريق العامل الحالي وولايته. وكان اتخاذ ذلك القرار دون تصويت تطوراً جديراً بالترحيب، مما يدل على الالتزام المشترك لأعضاء الأمم المتحدة بمعالجة مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار منهاج واحد، بعد عدة سنوات من الجدل المتعنت حول آليات مختلفة. وفي الدورة الحالية للجنة الأولى، شهدنا للأسف توصيات من وفود مختلفة بشأن النية الكامنة وراء المقترحات التي قدمها آخرون وجدواها الموضوعية. وهذا نمط نعرفه للأسف. ويحدو ماليزيا وطيد الأمل في أن تبذل الأطراف المعنية كل جهد ممكن للمشاركة البناءة

تحكم الفضاء الإلكتروني وتقيدها. وينبغي لجميع البلدان، ولا سيما البلدان الكبرى، أن تقي بالتزاماتها الدولية بجدية، وأن تلتزم ببناء فضاء سبيرانى سلمي وآمن ومفتوح وتعاوني، وأن تقيّد بصورة مشتركة بإطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدلاً من مجرد تنفيذه. وينبغي للبلدان أن تمتنع عن إدخال الاختلافات الإيديولوجية في الفضاء الإلكتروني، وعن تسييس المسائل العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والتجارية واستغلالها وتسليحها، وعن تجزئ الإنترنت، وعن زعزعة استقرار سلاسل التوريد الصناعية.

وينبغي أن تشترك جميع البلدان في التخطيط لمستقبل الفضاء الإلكتروني، سواء من خلال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي أو الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها. وهناك إجماع بين البلدان على أنه يجب أن تكون هناك عملية واحدة فقط للأمن الإلكتروني في الأمم المتحدة. وفي هذا العام، نجح الفريق العامل المفتوح العضوية في إصدار تقريره المرحلي السنوي الأول (انظر A/77/275)، وهو إنجاز ليس بالهين بالنظر إلى الظروف الراهنة ويدل على ثقة جميع الأطراف بالفريق العامل.

وينبغي لجميع الأطراف أن ترحب بالزخم القوي الحالي للفريق العامل وأن تحترم سلطته بوصفه العملية الأمنية الوحيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، تمشياً مع ولايته المنشأة بموجب القرار 75/240، وينبغي أن تشارك في مناقشات بشأن الحوارات المؤسسية المقبلة في إطار الفريق العامل. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن محاولة وضع برنامج عمل جديد خارج الفريق وأن تمتنع الازدواجية في عملية الأمم المتحدة للأمن الإلكتروني ومتابعة سيرها على مسارين متوازيين. وستعمل الصين مع جميع الأطراف للاستفادة الكاملة من آلية الفريق العامل وتعزيز التواصل والمباحثات والبناء المشترك لفضاء سبيرانى أكثر عدلاً ومعقولة وانفتاحاً وشمولاً وأمناً واستقراراً وحيوية.

صدرت في العام الماضي، مما يدل بصورة تامة على الإرادة الواسعة النطاق للدخول في حوار بشأن المسائل المعنية والحاجة الملحة إلى ذلك. ومرة أخرى هذا العام، قدمت الصين مشروع قرار بشأن ذلك الموضوع (A/C.1/77/L.56). وبينما نتمسك بالغرض من قرار العام الماضي والمفهوم الأساسي له، فقد أخذنا في الاعتبار مقترحات جميع الأطراف إلى أقصى حد، ونهدف إلى مواصلة عملية الحوار في إطار الجمعية العامة وتوفير منبر يمكن فيه لجميع الأطراف مناقشة المسائل والتحديات وفرص التعاون ذات الصلة.

وتشعر بعض البلدان بالقلق لأن مبادرة الصين تسعى إلى تعطيل النظام القائم لمراقبة الصادرات المتعلقة بعدم الانتشار. وهذا هراء تماماً. فلم تثر الصين المواجهة بشأن مشروع القرار المتعلق بالاستخدامات السلمية، وينبغي ألا تستمر تلك المواجهات خلال هذه الدورة. بدلاً من ذلك، ينبغي أن تكون عملية الحوار التي أنشئت تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار، جسراً للاتصال والحوار بين نظام مراقبة الصادرات لعدم الانتشار والبلدان النامية. وأود أن أشدد على أن عدم الانتشار والاستخدامات السلمية ليسا عدوين؛ بل بالأحرى يجب أن يكونا شريكين يسيران جنباً إلى جنب. وتدعو الصين البلدان النامية إلى تقديم دعم أكبر لمشروع القرار، وتحدث البلدان الغربية على عدم عرقلة عملية الحوار في إطار الأمم المتحدة، وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بذل جهود متضافرة لتعزيز الاستخدامات السلمية وعدم الانتشار بطريقة متوازنة - وهما هدفان لا يستبعد أحدهما الآخر.

في الوقت الحالي، يتطور مشهد الأمن الإلكتروني العالمي بشكل عميق، مع عجز كبير في الحوكمة الإلكترونية والرقمية، إلى جانب عوامل بارزة لعدم الاستقرار وعدم اليقين في الفضاء الإلكتروني. وتعتقد الصين أنه يتعين على جميع الأطراف أن تقدّم الصالح العام للمجتمع الدولي على مصالحها الذاتية الجيوسياسية، وأن تقدّم الوحدة والتعاون على الانقسامات والمواجهة، وأن تمارس تعددية الأطراف الحقيقية، وأن تضع بشكل مشترك القواعد الدولية القائمة على توافق الآراء التي

التقرير يبعث بإشارة هامة بشأن حاجة أعضاء الأمم المتحدة ورجبتهم في مواصلة مناقشة وضع وتطبيق معايير السلوك المسؤول للدول. ونشجع الدول على مواصلة المناقشات البناءة من أجل التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن كيفية التخفيف بشكل فعال من التهديدات الإلكترونية والمساهمة في بناء المرونة الإلكترونية العالمية. وبغية المضي قدماً في المناقشات بشأن تنفيذ الإطار المتفق عليه للسلوك المسؤول للدول ودعم جهود بناء القدرات، تعرب إستونيا عن تأييدها القوي لوضع برنامج عمل دائم وشامل وعملي المنحى. لذلك نؤيد مشروع القرار A/C.1/77/L.73، الذي يهدف إلى بدء عمل برنامج العمل بعد انتهاء ولاية الفريق العامل في عام 2025 والبناء على عمل الفريق، فضلاً عن عمل الفريق السابق وعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

وأخيراً، نشدد على الطبيعة المتأصلة لتعدد أصحاب المصلحة في الفضاء الإلكتروني ونرحب بمزيد من التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتيح المستوى العالي للخبرة والآراء المتنوعة لمختلف أصحاب المصلحة إجراء مناقشات مستتيرة أكثر بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في الأمم المتحدة. وترى إستونيا أن من الضروري أن تتاح لأعضاء دوائر أصحاب المصلحة المتعددين فرصة كافية للتعبير عن آرائهم خلال المناقشات المقبلة للفريق العامل مفتوح العضوية.

السيد مولا (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18).

ولا تزال التطورات التكنولوجية السريعة تعيد تعريف خطاب نزع السلاح، بما في ذلك تكنولوجيا الأسلحة الناشئة، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الأحيائية. وعلى وجه الخصوص، غيرت الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت أسلوب حياتنا تغييراً جذرياً. وفي الوقت الذي تحدث فيه الاتصالات الرقمية ثورة في حياة الإنسان، لا يمكن الاستهانة بالمخاطر التي تشكلها على السلام والأمن

السيدة لوهموس (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.18)، وأود أيضاً أن أبرز بعض النقاط بصفتنا الوطنية.

تعتبر إستونيا الجهود الرامية إلى منع وإدارة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين الناشئة عن الاستخدام الخبيث للفضاء الإلكتروني جهوداً ذات أهمية قصوى. فمنذ شباط/فبراير، شهدنا العدوان الروسي الوحشي على أوكرانيا حيث تستخدم روسيا، إلى جانب حربها الحركية، العمليات الإلكترونية الخبيثة ضد البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية في أوكرانيا، فضلاً عن حملات التضليل الإعلامي. تسببت العملية الإلكترونية الروسية الخبيثة ضد شبكة الأقمار الصناعية KA-SAT في تأثير كبير من حيث الانقطاع العشوائي للاتصالات والتعطيلات في جميع أنحاء الكيانات الخاصة والعامّة في أوكرانيا. كما أثر الهجوم على عدة بلدان ثالثة، مما يدل على التأثير الخطير غير المباشر للهجمات الإلكترونية.

وتدين إستونيا بشدة هذه العمليات الإلكترونية الخبيثة وتعتبرها تجاهلاً متعمداً لإطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول. وفي ذلك الصدد، نكرر التأكيد على أن القانون الدولي - بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة برمته والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني - ينطبق تماماً على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. وكما هو مبين في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها لعام 2021، الذي أيده القرار 76/135، اتفقت الدول الأعضاء على أنه لا ينبغي للدول أن تجري أو تدعم عن علم أي نشاط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي بما يضر عمداً بالبنية التحتية الحيوية أو يضعف استخدام وتشغيل البنية التحتية الحيوية من أجل تقديم الخدمات للجمهور.

وتقدر إستونيا تقديراً عالياً عمل الفريق العامل المفتوح العضوية وترحب باعتماد تقريره المرحلي السنوي (انظر A/77/275) في تموز/يوليه 2022. وعلى الرغم من الحالة الجيوسياسية الصعبة، فإن ذلك

وفي غياب هيكل معياري مقبول عالمياً، نؤيد تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة على الفضاء الإلكتروني بغية صون السلم والاستقرار. إننا في بنغلاديش نستثمر في تعزيز ثقافة قوية لأمن الفضاء الإلكتروني عبر الحكومة والمجتمع. وقد وضعنا الأطر والسياسات والاستراتيجيات اللازمة ونبني عليها باستمرار. ونسعى إلى التعاون الدولي في جهودنا، ولا سيما في تدابير بناء القدرات وبناء الثقة.

وتعلق بنغلاديش أهمية كبيرة على تعميم المعايير البيئية ذات الصلة والحفاظ عليها في النظام القانوني الدولي المتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينبغي أن يخضع انطباق هذه القواعد القانونية أو صلتها بنزع السلاح في قاع البحار والفضاء الخارجي لمزيد من البحث والتحليل المستنيرين.

وتؤكد بنغلاديش من جديد أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. يؤدي التعليم دوراً أساسياً في تعزيز فهم العواقب الإنسانية والاقتصادية للتسلح. ونود أن نسجل تقديرنا للعمل المفيد المستمر الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونشدد على الحاجة إلى ضمان موارد معززة ويمكن التنبؤ بها للمعهد لكي ينفذ ولاياته ومن ثم يساعد على توسيع وإدارة قاعدته المعرفية لاستخدامها العام من جانب جميع الدول الأعضاء.

وفي الختام، يجب أن نضع الناس في صميم جهودنا لنزع السلاح وأن نكفل نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح اليوم وغداً. فلنواصل العمل معاً لضمان عالم أكثر أمناً.

السيد دياك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18).

ويسرنا أن نشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن مسائل أخرى تتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشاطركم آراءه بشأن بعض المسائل المدرجة في جدول أعمال

الدوليين. ولذلك يجب أن نظل متيقظين في الكشف عن الاستخدامات الخبيثة للتكنولوجيا التي يمكن أن تعرّض أمننا الجماعي للخطر.

فيجب اعتبار الفضاء الإلكتروني منفعة عامة عالمية يجب أن تقيّد الجميع، في كل مكان، دون أي تمييز. وللاستفادة من الفوائد الهائلة للتكنولوجيات الرقمية، يجب على المجتمع الدولي أن يطور بيئة آمنة ومأمونة وموثوقة ومفتوحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز على انطباق القانون الدولي على الفضاء الإلكتروني، ومعايير محددة تحديداً جيداً لسلوك المسؤول للدول، وتدابير قوية لبناء الثقة، والبناء المنسق للقدرات. إن أمن الفضاء الإلكتروني مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ولذلك فهي تتطلب تعاوناً دولياً وثيقاً. ويعرّف الأمين العام أيضاً الحرب الإلكترونية بوصفها خطراً استراتيجياً رئيسياً في تقريره المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982). ولا يمكن لأي بلد بمفرده الاستجابة لتهديد الهجمات الإلكترونية. لذلك يجب على الدول الأعضاء أن تهئّ مناخاً تستطيع فيه جميع الدول التمتع بالفوائد الكاملة للفضاء الإلكتروني. وأملنا الوحيد في تحقيق بيئة حرة وأمنة ومستقرة ومتاحة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو من خلال تعددية الأطراف. ونشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً رائداً في وضع المعايير الدولية للفضاء الإلكتروني.

وتتظر بنغلاديش إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي أنشئ بموجب القرار 73/27، بوصفه آلية هامة وشاملة في إطار الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد مشاركتنا البناءة في نجاح الفريق العامل الحالي ونرحب بالاستنتاج الذي توصل إليه بتوافق الآراء في تقريره المرحلي السنوي الأول (انظر A/77/275)، الذي نعتقد أنه سيكون بمثابة خريطة طريق لمناقشاتنا في المستقبل. ونؤيد مشروع المقرر A/C.1/77/L.54 الذي قدمته سنغافورة. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لعمل أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة وتقريرها التي تتضمن توصيات هامة لتعزيز بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة ومتاحة وسلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الدولي، والنهوض بالسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/77/92)، وفي بوابة سياسات الفضاء الإلكتروني لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويمكن أن يشمل هذا النموذج توفير معلومات عن سياسات أمن الفضاء الإلكتروني والأطر القانونية والهياكل الإدارية والمخاطر الإلكترونية، فضلاً عن الاحتياجات المحددة للاستجابة لتلك المخاطر.

ومع ذلك، يجب أن نضع نصب أعيننا دائماً الصعوبات التقنية التي تواجهها بعض الدول. ومن هنا تأتي أهمية بناء القدرات بوصفها تحدياً رئيسياً، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وتدرك السنغال ذلك وقد اعتمدت استراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني تحدد خمسة أهداف استراتيجية هي: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لأمن الفضاء الإلكتروني؛ وحماية البنى التحتية الحيوية للمعلومات ونظم المعلومات الخاصة بالدولة؛ وتعزيز ثقافة أمن الفضاء الإلكتروني؛ وبناء القدرات وتعزيز المعارف التقنية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني؛ والمشاركة في الجهود المبذولة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد سعى بلدنا إلى تكييف الإطار القانوني لاستخدام التكنولوجيا الرقمية وهيكلها المؤسسي، ولا سيما من خلال إنشاء دائرة تقنية مركزية لأمن الترميز ونظم المعلومات، وشعبة خاصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، ولجنة لحماية البيانات الشخصية. الأمر نفسه ينطبق على تعزيز التدريب في مجال أمن الحواسيب. وقد أنشئت عدة مؤسسات للتدريب، ولا سيما المعهد المهني للأمن المعلوماتي والمدرسة الوطنية الإقليمية الموجهة لأمن الفضاء الإلكتروني في داكار، نتيجة لتعاوننا مع فرنسا. وسعيًا إلى بذل تلك الجهود، تظل السنغال ملتزمة بجميع الصكوك القانونية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، التي اعتمدت في مالابو؛ واتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، الموقعة في بودابست؛ واتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية؛

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة من 2021 إلى 2025، بما في ذلك تنفيذ القانون الدولي، وتدابير بناء الثقة، وبناء القدرات، وإقامة حوار منظم تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتنفيذ القانون الدولي، تشير السنغال إلى أن بعض المسائل لم تُحل بعد، مثل اعتماد صك قانوني دولي جديد أو الحفاظ على قانون دولي إيجابي يحكم الفضاء الإلكتروني. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري إجراء مزيد من المناقشات لتجنب سوء الفهم وتعزيز فهم أفضل لكيفية تطبيق القانون الدولي على أنشطة الفضاء الإلكتروني. وترى السنغال أن هناك مسألتين تستحقان اهتماماً خاصاً. المسألة الأولى تتعلق بتطبيق القانون الدولي الإنساني. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق القانون الدولي الإنساني لا ينبغي تفسيره على أنه إضفاء الشرعية على الحرب في الفضاء الإلكتروني، بل على أنه مراعاة صارمة لمبادئ الضرورة والتمييز والإنسانية والتناسب في جميع أنشطة الفضاء الإلكتروني التي تنفذ في سياق النزاع المسلح.

وتتعلق المسألة الثانية بتطبيق التدابير المضادة رداً على الهجمات الإلكترونية، بما في ذلك التدابير الجماعية المضادة. وفي ذلك الصدد، يتحتم التوصل إلى توافق واضح في الآراء لضمان التوازن بين الاعتراف بمشروعية هذه التدابير المضادة، ولا سيما لحماية البلدان التي تقتصر إلى الخبرة التكنولوجية، وبين ضبط استخدامها حتى لا تسبب نزاعات في الفضاء الإلكتروني. ومتابعة لتلك المناقشات، نؤيد اللجوء إلى خبرة المؤسسات ذات الصلة، مثل لجنة القانون الدولي.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، ترحب السنغال بالاقتراح الداعي إلى إنشاء دليل عالمي لنقاط الاتصال الوطنية وتؤيد التوصية الواردة في التقرير السنوي الأول عن أنشطة الفريق العامل مفتوح العضوية بإجراء مناقشات أكثر تركيزاً بشأن تفعيل الدليل. ومن أجل تعزيز تبادل المعلومات، سيكون من المناسب العمل على نمذجة وتوحيد مساهمات الدول، بما في ذلك المساهمات في تقرير الأمين العام عن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن

أيدي المتسللين والمجرمين وبعض الجهات الفاعلة الحكومية ووكالاتها. وللأسف، فعلى الرغم من القواعد القانونية والآليات المؤسسية القائمة لمكافحة الهجمات الإلكترونية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فإن مزايا العالم الرقمي الحديث كثيراً ما يُساء استخدامها، حيث باتت الهجمات الإلكترونية في تزايد بعد أن أصبحت طريقة جديدة للحرب.

وأوكرانيا دولة أصبحت فيها الهجمات الإلكترونية أحد العناصر الرئيسية للمحاولة الخارجية لتقويض سيادتنا منذ عام 2014. فطوال الفترة من 2014 إلى 2021، واجهت أوكرانيا عدداً غير مسبوق من العمليات الإلكترونية ضد الأعيان ذات الأهمية الحاسمة لبنيتنا التحتية الحيوية، يتعلق أبرزها بشنّ الهجوم الإلكتروني لبرمجية NotPetya الخبيثة في حزيران/يونيه 2017. نفذت معظم تلك الهجمات مجموعات من قرصنة الحواسيب يجري التحكم فيها من الاتحاد الروسي. ومنذ بداية العدوان العسكري الروسي الشامل على أوكرانيا، في 24 شباط/فبراير 2022، هاجم مجرمو الإنترنت الحكومة والسلطات المحلية. ومن بين الأهداف الرئيسية أيضاً المؤسسات التجارية والمالية، وقطاع الأمن والدفاع، وقطاع الطاقة، وصناعة النقل - وعلى وجه التحديد جميع البنى التحتية التي تخدم سبل عيش السكان. وفي الواقع، أصبحت أوكرانيا أول دولة في العالم تشارك في حرب إلكترونية كاملة الأركان. لم تواجه البشرية قط، منذ الحرب العالمية الثانية، تحديات بهذه الجسامية كما واجهت منذ أن هاجمت روسيا بلدنا. إن الحرب، بالنسبة للفضاء الإلكتروني، هي تحدٍ جديد تماماً. وخلال ثمانية أشهر من الحرب، سجل فريق التصدي للطوارئ الحاسوبية الحكومي في أوكرانيا أكثر من 1 000 هجوم إلكتروني.

وعلى الرغم من العدوان العسكري الروسي، تواصلت أوكرانيا تعزيز منظومتها الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني، بمساعدة مادية واستشارية من شركائها. إن منظومة الأمن الإلكتروني الوطنية التي وضعتها استراتيجية أمن الفضاء الإلكتروني في أوكرانيا موضع التنفيذ متمركزة في وزارة الدفاع، والمديرية الحكومية للاتصالات الخاصة وحماية

والأمر التوجيهي C/DIR/1/08/11 المؤرخ 19 آب/أغسطس 2011 الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني.

وفيما يتعلق بإقامة حوار منظم تحت رعاية الأمم المتحدة، يرحّب وفد بلدي ببرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني ومشروع القرار A/C.1/77/L.73، بشأن تنفيذه. ونرحّب بحقيقة أن المشاورات بشأن مشروع القرار ذلك قد أخذت الشواغل في الاعتبار بما في ذلك الاعتراف بالفريق العامل المفتوح العضوية بوصفه آلية الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بأمن الفضاء الإلكتروني، وإجراء المناقشات بشأن برنامج العمل في سياق الفريق العامل وحقيقة أن برنامج العمل، بمجرد تشغيله، سيأخذ في الاعتبار نتائج الفريق العامل بتوافق الآراء. إن وفد بلدي على اقتناع بأنه لا ينبغي سن تدابير لأمن الفضاء الإلكتروني لتقييد التنمية الرقمية أو لإعاقة الابتكار وفرص التنمية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكوسيلة لمنع ومكافحة الاستخدامات الخبيثة للفضاء الإلكتروني، يجب أن يكون الغرض الوحيد من هذه التدابير تعزيز بيئة رقمية يسهل الوصول إليها وأمنة وسلمية ومزدهرة لا تترك أحداً خلف الركب، وفقاً للغاية (9-ج) من أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بجميع تلك المسائل، تؤكد السنغال من جديد تصميمها والتزامها في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية الذي هو الإطار الوحيد لإجراء مناقشات صريحة وبناءة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.18) ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

لقد أدى التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدريجياً إلى إعادة تشكيل مساحة الإنترنت. ولم تعد في الوقت الحاضر منبراً مريحاً للاتصال وحسب، بل أيضاً سلاحاً حقيقياً يصبح أكثر خطورة في

المعنية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدنا بقوة مشروع القرار A/C.1/77/L.73، المقدم من فرنسا.

السيد الخالدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): إن حتمية بناء وصون السلام والأمن والتعاون والثقة على الصعيد الدولي بين الدول في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكن قط بهذا الوضوح في أي وقت مضى. والواقع أن التهديدات الناشئة الناجمة عن الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن العدد المتزايد من الهجمات الحاسوبية على البنى التحتية الحيوية للدول، تثير قلقاً بالغاً وتتطلب رداً جماعياً. وفي هذا السياق، لا يمكن للجزائر أن تشدد بما فيه الكفاية على الأهمية الحيوية لضمان الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي - ولا سيما مبادئ السيادة والتساوي في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للمنازعات وقانون حقوق الإنسان - والبقاء في امتثال لمبدأ التعايش السلمي فيما بين الدول.

وتشعر الجزائر بالتشجيع إزاء التقدم الإيجابي الذي يتمثل في الاختتام الناجح عام 2021 لأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي ولفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. إن اعتماد تقريريهما الختامين بتوافق الآراء قد وُدد زخماً إيجابياً في الجهود المتعددة الأطراف بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي ووفر أساساً هاماً لمتابعة مداولتنا في ذلك المجال. ومن هذا المنطلق، أيدت الجزائر، تحت رعاية الأمم المتحدة، إطلاق الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها ورحبت به، والذي أنشئ عملاً بالقرار 75/240 برئاسة سنغافورة، بوصفه الآلية الشاملة الوحيدة القائمة على توافق الآراء، بمشاركة نشطة ومتساوية من جميع الدول. لذلك تظلّ الجزائر على اقتناع بأن الفريق العامل

المعلومات، ومديرية الأمن في أوكرانيا، والشرطة الوطنية في أوكرانيا، والبنك الوطني لأوكرانيا. وهي تضمن التعاون بين جميع الوكالات الحكومية والسلطات المحلية والوحدات العسكرية ووكالات إنفاذ القانون والمؤسسات البحثية والتعليمية والجماعات المدنية والشركات وغيرها من الجهات المعنية. ويتمثل الغرض من استراتيجية أمن الفضاء الإلكتروني الحالية لأوكرانيا، التي وضعت للفترة 2021-2025، في تهيئة الظروف لعمل الفضاء الإلكتروني بشكل مأمون واستخدامه لصالح الأفراد والمجتمع والدولة. وتستند الوثيقة إلى مبادئ الردع وقدرة النظم الإلكترونية على الصمود والتفاعل.

وعلى المستوى الدولي، نؤكد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لوضع معايير موحدة من أجل مكافحة التهديدات في الفضاء الإلكتروني، وتبادل الممارسات الفضلى، وبناء الثقة المتبادلة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، ومنع استخدام الفضاء الإلكتروني لأغراض سياسية وإرهابية وعسكرية، وتقديم مساعدة مالية وتقنية لتعزيز القدرات الوطنية على التعامل مع تهديدات الفضاء الإلكتروني، والتخفيف من المخاطر، وتعزيز القدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، تكتسي أهمية خاصة مسألة ضمان المساءلة في حالات تحديد هوية دولة معينة أو جهات فاعلة تابعة للدولة وراء إعداد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدامها الضار المستهدف أو نشر الأكاذيب لأغراض عدائية. ففي نهاية المطاف، ستذهب الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال سدى ما لم توجد آليات موثوقة للكشف عن الأفراد والدول المعنية المسؤولة عن تنسيق وتمويل الأنشطة غير المشروعة في الفضاء الإلكتروني العالمي ومعاقبها وتقديمها للمحاكمة.

وبوصفنا أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/77/L.73 الذي يؤيد تأييداً تاماً وضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني، والذي يرمي إلى إنشاء آلية دائمة جامعة وعملية المنحى داخل الأمم المتحدة، فإننا نتشاطر الأهداف الرئيسية لتلك المبادرة لضمان دعم الدول في تنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني وزيادة الحوار بالتعاون مع الجهات

وأخيراً، يؤيد وفد بلدي البيانيين اللذين أدلي بهما في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/77/PV.18).

السيدة بيدج (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز السلوك المسؤول للدول في فضاء إلكتروني حر ومفتوح وسلمي وآمن.

لقد أعربت الدول بشكل مستمر وعلى مدى سنوات عديدة عن قلقها من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تستخدم لأغراض لا تتسق مع السلم والأمن الدوليين، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النزاعات المقبلة بين الدول أصبح أكثر احتمالاً.

إن هذه حقيقة واقعة. فنحن اليوم نرى روسيا - وهي عضو دائم في مجلس الأمن - تستخدم قدرات سيبرانية متطورة وحروباً معلوماتية لتقويض السلم والأمن الدوليين. وبدأنا أيضاً نرى دولاً تستخدم القدرات السيبرانية في نزاعات أخرى في جميع أنحاء العالم.

إن المملكة المتحدة ترحب بإدراج إشارة واضحة وتاريخية إلى انطباق القانون الإنساني الدولي في التقرير المرحلي السنوي الأول الذي يصدره الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب على العالم أن يوحد صفوفه لتعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني ومراعاته في العالمين المادي والاقتصادي على حد سواء.

ومن الصواب أن قام رئيس الفريق العامل بتقديم قرار بتوفير مسار لاعتماد التقرير المرحلي السنوي للفريق بتوافق الآراء. إننا ندعو جميع الدول إلى دعم ذلك النهج وأن تظل وفيه للعمل الجيد الذي قمنا به معاً في السنة الأولى من عمر هذا الفريق العامل.

مع ذلك، وعلى الرغم من أننا ندعم مخرجات الفريق العامل الحالي، لا يمكننا التغاضي عن التحديات التي نواجهها في عملية إحراز تقدم معاً. إن المملكة المتحدة قوة سيبرانية مسؤولة، وهي ملتزمة

المفتوح العضوية الحالي يمثل معلماً هاماً في التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة ومتاحة وسلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن الفريق العامل الجديد يوفر مرة أخرى منتدى فريداً لا يمكن فيه تطوير فهم أفضل للقضايا الحرجة المتعلقة بالتهديدات الناشئة عن الاستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحسب، ولكن أيضاً مواصلة العمل الجماعي للتغلب على تلك التحديات.

وبينما نكرر دعمنا القوي للفريق العامل الجديد وعزمنا على مواصلة العمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل نجاحه في عام 2025، فإننا نرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق بتوافق الآراء في تموز/يوليه 2022 (انظر A/77/275). ويحدونا أمل صادق في أن تسود روح توافق الآراء خلال الدورات المتبقية للفريق العامل التي تشكل تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة.

كما نأمل أن تواصل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الاضطلاع بدور هام في دفع تلك العملية إلى الأمام.

نتوقف قدرة المجتمع الدولي على منع أو تخفيف أثر أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخبيثة على قدرة كل دولة على الاستعداد والتصدي. ولذلك فإن بناء وتعزيز قدرات الدول في هذا المجال ضرورة ملحة.

ولتحقيق ذلك ترى الجزائر أنه يتعين على الفريق العامل المفتوح باب العضوية الحالي أن يتمكن قبل نهاية ولايته من تحديد الآليات المناسبة لضمان تقديم الدول والقطاع الخاص المساعدة والتعاون إلى البلدان النامية، بناء على طلبها. كما ينبغي أن تشمل هذه المساعدة الموارد المالية وبرامج بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراعاة الاحتياجات والخصائص المحددة لكل دولة متلقية.

وفي الوقت نفسه، يظل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الحالي أفضل منصة لمناقشة وتطوير جميع المبادرات ذات الصلة للدول الأعضاء الرامية إلى حفظ السلم والأمن في الفضاء السيبراني.

بشكل آمن على إطار توافق الآراء الأساسي. ولذلك نرحب بمشروع القرار الفرنسي (A/C.1/77/L.73) الذي يوفر مسارا واضحا وشفافا لجميع الدول الأعضاء لمواصلة مناقشة برنامج عمل سيبراني محتمل في المستقبل في إطار الفريق العامل ومن خلال المساهمات في تقرير الأمين العام.

ويجب أن يحقق هذا الحوار توازنا بين تزويد الدول الأعضاء بالدعم الذي تحتاج إليه لتنفيذ الإطار والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في الفضاء السيبراني، وهي تهديدات حقيقية ومتصاعدة. فلا يمكننا أن نغفل عن التحديات الجديدة والناشئة للسلم والأمن في الفضاء السيبراني.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بالتعمق في المناقشات مع جميع أصحاب المصلحة بغية التوصل إلى توافق آراء يتعدى تحقيقه بشأن المسائل المعقدة. أمامنا الكثير من العمل. ومن خلال العمل الإيجابي والعمل يمكننا معالجة عدم التوافق بين إجراءات الدول والتزاماتها بتنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في الفضاء السيبراني.

وأخيرا، اسبحوا لي أن أقول كلمة عن نظم مراقبة تكنولوجيا القذائف، التي تشكل جزءا بالغ الأهمية من نظام عدم الانتشار. فضلا عن إسهام هذه النظم في الأمن الدولي فإنها توفر قدرا من ضمان الاستخدام النهائي، مما يمنح الدول الثقة في نقل التكنولوجيا وييسر الصادرات في جميع أنحاء العالم. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء الجهود المتواصلة التي تبذلها بعض الدول لتقويض تلك النظم البالغة الأهمية وتشويه سمعتها.

السيد البعي (العراق): في البداية، يود وفد العراق الإعراب عن تأييده لبيان المجموعة العربية وبيان ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول حركة عدم الانحياز.

يؤكد وفد العراق أن تعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح، ومن ضمنها المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل، التي

بدعم إطارنا المشترك للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني من خلال العمل الإيجابي.

أولا، عندما تسيء الدول استخدام الإطار، سنقول ذلك. ففي الأشهر الثمانية الماضية نسبنا هجمات تخريبية متعددة ضد البنية التحتية الوطنية الحيوية الأوكرانية إلى الدولة الروسية، وشهدنا نشاطا سيبرانيا متهورا قامت بتمكينه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران والصين. هذا النوع من النشاط له تأثيرات حقيقية. يمكن أن تكون الآثار المتعاقبة على البنية التحتية الحيوية تصعيدية ويمكن أن تكون لها عواقب أمنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية مدمرة.

كما أننا شهدنا عمليات إغلاق وقيود للإنترنت بدوافع سياسية، فضلا عن تعطيل اتصالات الهواتف المحمولة، خلال الاحتجاجات الأخيرة في إيران. إن تقييد وصول الناس إلى الإنترنت يقوض قدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وقدرتهم على مساءلة الحكومات. إننا ندعو جميع الجهات الفاعلة المسؤولة في الدولة إلى إنهاء هذه الأنشطة الخبيثة.

ثانيا، حيثما يمكننا دعم تنفيذ الإطار وحماية جميع الدول من النشاط الخبيث في الفضاء السيبراني سنفعل ذلك أيضا. ويسرنا أن نرى الفريق العامل يتخذ خطوة هامة نحو دعم الهدف المشترك للدول الأعضاء المتمثل في تعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني من خلال إنشاء دليل عالمي لجهات الاتصال.

وأخيرا، ستواصل المملكة المتحدة، شأنها شأن الآخرين، بلورة ومشاطرة فهمنا الخاص للإطار، والمرة الأخيرة التي فعلنا فيها ذلك كانت في بياننا الإضافي في أيار/مايو بشأن كيفية انطباق القانون الدولي القائم على نشاط الدول في الفضاء السيبراني. وهذا أساس هام آخر لعلنا معا في المستقبل.

ومع وجود العديد من القضايا التي يتعين معالجتها، من الواضح أن هناك حاجة إلى إجراء حوار مؤسسي منتظم بشأن هذا الموضوع. وسيستمر هذا الحوار في التطور بمرور الوقت ولكن يجب أن يركز

في مجال الإنترنت المترابط هذا، نحن آمنون وضعفاء بنفس القدر، وذلك على الرغم من قدراتنا المختلفة. يقال أن التكنولوجيا خادم مفيد ولكنها سيد خطير. لقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنها شريك إنمائي أساسي في العديد من القطاعات خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد يكتسي التحول السريع في تقديم التعليم أهمية خاصة فيما يتعلق بالتخفيف من أي تراجع كبير في الإنجازات في ذلك القطاع.

كما أن الجائحة العالمية قد أدت إلى تغيير العمل التقليدي للحكومات والمنظمات، مما سمح بتقديم الخدمات عن بعد. ولسوء الحظ، مع هذه التطورات، برزت الهجمات السيبرانية كنقطة ضعف رئيسية للبنية التحتية الرقمية الحيوية، مما أدى إلى تعطيل تقديم الخدمات الأساسية، وسرقة البيانات الحساسة والاحتيايات.

وبغية تمكين البلدان من الاستفادة من الإمكانيات والفوائد الكاملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تؤكد سري لانكا من جديد أهمية اتخاذ جميع الدول الأعضاء تدابير تعاونية لضمان الأمن السيبراني. ومن الضروري تكثيف الجهود العالمية لوضع معايير دولية ووضع أطر لإدارة المخاطر السيبرانية من أجل إرساء إدارة رشيدة وبيئة تنظيمية داخل الفضاء السيبراني. وهنا نتوه سري لانكا مع التقدير بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى الصعيد الوطني، تنفذ سري لانكا أول استراتيجية لأمن المعلومات والأمن السيبراني في البلد، والتي حددت أهمية وضع نهج قائم على الشراكة لضمان الأمن السيبراني. وواصلت سري لانكا تعزيز إطارها القانوني لحماية مستخدمي الحواسيب والهياكل الأساسية الوطنية الحيوية والفضاء الحاسوبي بإدخال قانون الجرائم الحاسوبية، وقانون الاحتيايات بأجهزة الدفع، وتشريعات حماية البيانات، وقانون المعاملات الإلكترونية. وتقوم سري لانكا حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون الأمن السيبراني.

يجب إدانة إساءة استخدام أي جهة فاعلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأي غرض. ففي عصر المعلومات تضر إساءة استخدام

في مقدمتها الأسلحة النووية، كونها الضمانة الوحيدة لعدم استخدام أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة من أجل تفادي الآثار الكارثية التي يمكن أن تنجم عن تلك الأسلحة الفتاكة، نظراً لطبيعتها التدميرية على الإنسان والبيئة على حد سواء. كما أن الحلول الأممية المتفق عليها في الإطار متعدد الأطراف التي توفر الضمانة الوحيدة المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وبالتالي ضرورة تجديد وتنفيذ الالتزامات الفردية والجماعية في الإطار الدولي المتعدد الأطراف، وأهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدورها المحوري في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

يود وفد العراق الإعراب عن القلق المتزايد إزاء تصاعد التوترات الدولية والإقليمية التي تشهدها البيئة الأممية، وبما أسهم في تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وبالتالي ضرورة مواصلة الأمم المتحدة العمل على تطوير قواعد ملزمة تنظم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال المهم للغاية، والتطوير المستمر للضوابط الحاكمة في هذا المجال بما يواكب التطورات المتسارعة ذات الصلة، فضلاً عن الحاجة إلى مواصلة التعاون الدولي والحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، يرحب العراق باعتماد التقرير السنوي الأول للفريق العامل بالتوافق الصادر عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بقرار الجمعية العامة رقم 240/75 لعام 2020، معرباً عن دعمه الكامل واستعداده لبذل الجهود من أجل إنجاح الدورتين الرابعة والخامسة المزمع انعقادهما في العام القادم وبما يسهم في اعتماد توصيات لدعم الدول النامية في مواجهة التحديات والأخطار الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى التهديدات المتصاعدة في هذا المجال.

السيد غوناراتنا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18).

مرتكبيها، ولا سيما عند الترويج لها على مستوى الدولة، يشكل اتجاها خطيرا يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن المنتدى العالمي الرابع لمكافحة جريمة الإبادة الجماعية، المعنون "منع الإبادة الجماعية في عصر التكنولوجيا الجديدة"، الذي سيعقد في أرمينيا يومي 12 و 13 كانون الأول/ديسمبر، سيركز على إمكانات التكنولوجيا المبتكرة في منع الجرائم الفظيعة والمخاطر الناجمة عن توظيفها كسلاح، فضلا عن تطبيق الأدوات والمنصات الرقمية كآليات إنذار مبكر لمنع العنف والنزاعات.

ونود أن نكرر موقفنا الثابت بأن مبادئ القانون الدولي برمتها ينبغي أن تصبح أساساً للسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

وللمنظمات الإقليمية دور هام في تنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، تقدر أرمينيا الجهود المتواصلة المبذولة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ والاستقرار في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة التي وضعتها هذه المنظمة للحد من المخاطر الناجمة عن الاستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعند دراسة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات من المهم عدم إغفال آثار الاستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بغض النظر عن الحدود.

إن أرمينيا تؤيد أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه منبرا شاملا وشفافا للنهوض بالحوار بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تنفيذ قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول. يهدف هذا الفريق إلى معالجة إمكانية تطبيق القانون الدولي في

ذلك المورد لأغراض خبيثة بجميع الهياكل - الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - وتصبح أداة للانقسام أكثر من كونها جسرا يقرب العالم وشعوبنا. ولذلك فإن تنفيذ معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول والامتثال للمعاهدات والاتفاقات والواجبات والالتزامات في هذا الميدان أمر أساسي لضمان فضاء سيبراني سليم وآمن والإسهام في السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالسياق الأمني الدولي المتدهور، نشهد تراجعاً في التعاون القائم على توافق الآراء واتجاه خرائط الطريق المستقبلية في هذا المجال، وهو أمر يؤسف له ويضر بجميع الدول. فلن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة إساءة استخدام الفضاء السيبراني من جانب الإرهابيين والمتطرفين العنيفين وغيرهم من الجهات الفاعلة الخبيثة بهدف تقويض سلامة مستخدمي ذلك الفضاء وتهديد السلم والاستقرار الدوليين.

ولذلك تشدد سري لانكا على أهمية استمرار التعاون، وتبادل أفضل الممارسات والقدرات فيما بين البلدان للتصدي بفعالية لتحديات الأمن السيبراني، وتقليص الفجوة الرقمية، وتمكين التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون عوائق. دعونا في إخفاقنا الجماعي في توحيد صفوفنا ألا نحیی كلمات ألبرت أينشتاين، التي قيلت قبل عصر الإنترنت، والتي مفادها أنه أصبح من الواضح بشكل مروع أن ما لدينا من تكنولوجيا قد تجاوزت إنسانيتنا.

السيد هوفهانيسيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن أرمينيا ملتزمة بدعم جهود المجتمع الدولي لتخفيف المخاطر الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصدي لتهديداته.

لقد أبرزت الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا الإمكانات المتنامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضمان الأداء السليم والمستمر للحكومات وتقديم الخدمات العامة والاجتماعية. غير أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدم أيضاً للتحريض على التمييز والكرهية القائمة على الهوية ونشر الإيديولوجية المتطرفة والممارسات العنيفة. إن الاستخدام المتزايد للشبكات الاجتماعية في نشر العداوة وتشجيع جرائم الكراهية على أسس عرقية ودينية وتمجيد

إن الهند، بوصفها بلدا ناميا، تؤيد تحسين التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا وتعزيزها من خلال الوسائل ذات الصلة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والمعدات والمواد. وفي الوقت نفسه، ترى الهند أن عمليات النقل الدولي للبضائع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام والتكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية يجب أن تُنظم بشكل فعال، مع مراعاة المقتضيات الدفاعية المشروعة للدول كافة وشواغل عدم الانتشار.

تحقق التطورات السريعة في مختلف التخصصات، بما في ذلك العلوم البيولوجية وعلوم المواد والذكاء الاصطناعي وتطبيق البيانات في التكنولوجيات الجديدة والناشئة فوائد كبيرة، لكنها قد تشكل أيضا تحديات للسلام والأمن. وتسلم الهند بالحاجة إلى اتباع نهج متعدد التخصصات لفهم آثار تلك التطورات فضلا عن صياغة استجابات مناسبة للتخفيف من تأثيرها الضار.

وتؤيد الهند المناقشات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وفي إطار المعاهدات الدولية التي تكون الهند طرفا فيها، وتشارك فيها بفعالية.

وتلتزم الهند بتهيئة بيئة منفتحة وأمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقتضي استخدام الإرهابيين للفضاء الإلكتروني استخداما خبيثا لأغراض إجرامية والطابع المترابط لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتباع نهج تعاوني قائم على القواعد والعمل على كفالة انفتاحه واستقراره وأمنه.

وفي هذا الصدد، تؤيد الهند الجهود العملية المنحى التي يبذلها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامهما، الذي ترأسه سنغافورة. ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي للفريق لعام 2022 بتوافق الآراء، والذي يوفر أساسا متينا لعمل الفريق في العام المقبل.

وينبغي أن يظل الفريق العامل المفتوح العضوية، خلال فترة ولايته، المنبر الرئيسي لجميع المداولات الحكومية الدولية بشأن مسائل

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد سبل منع التهديدات ومواجهتها في مجال أمن المعلومات، وتعزيز تدابير بناء الثقة وبناء القدرات. ويشكل التقرير المرحلي السنوي للفريق أساسا جيدا للمضي قدما في المناقشات بين الدول الأعضاء. إننا نتطلع إلى إجراء مداولات بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج خلال دورته الموضوعية الرابعة، التي ستعقد في آذار/مارس 2023.

السيدة سوبهاشيني (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أنقل تحيات ديوالي الحارة للجميع.

ويسر الهند أن تعرض في إطار هذه المجموعة مشروع القرار A/C.1/77/L.59، المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"، الذي يتناول حاجة الدول الملموسة إلى تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا.

ويسلم مشروع القرار هذا بأن التطورات العلمية والتكنولوجية يمكن أن تكون لها تطبيقات مدنية وعسكرية على حد سواء، وأنه يجب مواصلة إحراز التقدم في العلم والتكنولوجيا للتطبيقات المدنية وتشجيعه بشكل أكبر. ويراعي مشروع القرار الحاجة إلى تنظيم نقل التكنولوجيات للاستخدامات السلمية وفقا للالتزامات الدولية ذات الصلة من أجل التصدي لخطر الانتشار من جانب الدول أو الأطراف الفاعلة غير الحكومية.

ويسلط مشروع القرار الضوء على أهمية استمرار الدول الأعضاء في بذل الجهود للأخذ بالتطورات في مجال العلم والتكنولوجيا للأغراض المتصلة بنزع السلاح، فضلا عن التعاون مع الخبراء والجهات صاحبة المصلحة المعنية من دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي ينطوي عليها الأمر.

تعرب الهند عن امتنانها للأمين العام لتقديمه التقرير المستكمل A/77/188، على النحو الذي ينص عليه القرار 24/76 لعام 2021. ويسرنا أن ذلك القرار اتخذ بتوافق الآراء وحظي بتأييد ما يقرب من 40 دولة بوصفها من مقدمي المشروع والمشاركين في تقديمه في العام الماضي.

بمفردها. ومن الضروري أن يتعاون المجتمع الدولي بأسره بفاعلية لمواجهة تلك التحديات.

ولذلك، نرحب باعتماد التقرير المرحلي الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها بتوافق الآراء، والذي شاركنا فيه بهمة. وكما ذكر وفد بلدنا في خلاصة شرح المواقف التي نُشرت لدى اعتماد التقرير، لم يشير ذلك التقرير إلى أنه موجز واف لعمل الفريق، بل كان هدفه تقديم نبذة عن التقدم المحرز حتى الآن ووضع مبادئ توجيهية للمناقشات المقبلة.

وفي السياق نفسه، نرحب بالتقدم المحرز نحو إنشاء دليل عالمي لجهات الاتصال، كما ذكر وفد بلدنا خلال الدورات الختامية لعمل الفريق. ونرى أن مبادرة بناء الثقة تلك يمكن أن تكون مصدرا قيما لتبادل المعلومات في الوقت الفعلي بشأن التهديدات وأوجه القصور والحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني. ولذا، اقترحنا دراسة إمكانية إنشاء هذا الدليل على المستويين التقني والتشغيلي، بين أفرقة الأمن السيبراني الوطنية وجهات الاتصال المعنية بالدبلوماسية السيبرانية.

ونأمل أن نتمكن من تقديم مساهماتنا الوطنية قبل الدورة الرابعة للفريق العامل. وبالمثل، نحيط علما على النحو الواجب بتقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.73، بشأن وضع برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وقد حظيت تلك المبادرة بدعم السلفادور من البداية. ونرى أنها ستكمل الجهود التي يبذلها الفريق العامل الحالي وتسمح بإنشاء آلية دائمة عملية المنحى لمناقشات الدول الأعضاء في المستقبل.

ويواصل بلدي العمل من أجل إجراء مناقشات متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز إطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، والإسهام فيها، ومناقشة التهديدات الحقيقية الحالية والمحتملة في مجالي الأمن والمعلومات. ولذلك، نؤكد من جديد أهمية المضي قدما نحو وضع إطار ملزم يسمح لنا بحماية البنية التحتية الحيوية والبنى

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بولايتته. ونثني بشدة عن إنشاء عمليات موازية رسمية حتى انتهاء عمل الفريق.

وإدراكا منها للفتاوت في التأهب السيبراني بين الدول الأعضاء للتصدي لمختلف التهديدات السيبرانية والحاجة إلى تعزيز قدرات تلك الدول، اقترحت الهند إنشاء بوابة عالمية للتعاون في مجال الأمن السيبراني، تركز على الأمم المتحدة، كمنصة عالمية لبناء القدرات والتعاون الدولي بين الدول الأعضاء. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة واتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في العام المقبل في الفريق العامل المفتوح العضوية.

وبالنظر إلى وجهة هذا الموضوع وأهميته، فإن ثمة حاجة ماسة إلى عمل الدول يدا واحدة لمواجهة التحديات المعقدة التي ينطوي عليها الأمر. وتلتزم الهند الدعم المستمر من جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع القرار الذي قدمته بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح بتوافق الآراء في هذا العام. ونشجع أيضا الدول الأعضاء على المشاركة في تقديم مشروع القرار والانضمام إلينا في هذا المسعى الجماعي للإسهام على نحو مجدٍ في استتباب السلام والأمن العالميين.

السيدة رودريغس أكوستا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): إن الترابط المتزايد واعتمادنا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يتطلبان من جميع الدول مزيدا من الاهتمام والمعرفة بالتطورات في مجال أمن المعلومات وأهمية منع أي استخدام ضار لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ولتلك الأسباب، يعتبر بلدي الأمن السيبراني جزءا أساسيا من الأمن الدولي. ونلاحظ بقلق أن الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة والتي تنطوي على هجمات باستخدام برمجيات الفدية وغير ذلك من الهجمات السيبرانية بهدف إعاقة تقديم الخدمات العامة أو إبطائها كان لها تداعيات خطيرة على الأمن الدولي وكشفت عن الحاجة الملحة إلى تحسين القدرة على الصمود في وجه التهديدات السيبرانية لحماية أنفسنا من تلك التهديدات العالمية. إنه هدف لا يمكن للدول أن تحققه

ورغم تعقد التحديات التي نواجهها، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر وميسر وسلمي. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المناقشات الجارية لمعالجة الشواغل الملحة والارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية على وجه الخصوص:

أولاً، ترحب جمهورية كوريا بالتقرير المرحلي السنوي لعام 2022 الصادر عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، وترحب أيضاً بقرار الرئيس تأييد التقرير. وستواصل جمهورية كوريا مشاركتها البناءة في الفريق استناداً إلى ذلك التقرير المرحلي الذي اعتمد بتوافق الآراء.

وبوصفاً أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.73، المعنون "برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي"، الذي قدمته فرنسا، نود أن نشدد على ضرورة إنشاء آلية دائمة في إطار الأمم المتحدة من قبيل برنامج العمل لتعزيز التنفيذ العملي للقواعد وتشجيع تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات.

ثانياً، ترى جمهورية كوريا أن النتائج التي توصلت إليها بتوافق الآراء الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية وأفرقة الخبراء الحكوميين السابقة تعبر عن التقدم المحرز في الإطار التراكمي والمتطور لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، يجب أن يُطبق القانون الدولي بنفس القدر على الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة بأكمله، لأن الفضاء الإلكتروني ينبغي ألا ينطوي على أي فراغ في الجوانب القانونية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للدول أن تتمسك بإخلاص بالقواعد الطوعية وغير الملزمة المنصوص عليها في تقارير أفرقة الخبراء الحكوميين والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية المعتمدة بتوافق الآراء، وأن تنفذها تنفيذاً أميناً. وعلى وجه الخصوص، يرى وفد بلدي أن المبدأ الذي يقضي ببذل العناية الواجبة له دور حيوي في كفالة أمن الفضاء

التحتية الحيوية للمعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية وتحديد أوجه القصور بهدف حماية الأصول الوطنية الاستراتيجية.

إن السلفادور ملتزمة بالنهوض بخطتها للتحويل الرقمي مع التركيز على حماية البيانات الشخصية والبنية التحتية الحيوية بغية تعزيز ثقة شعبنا في الخدمات الرقمية المقدمة على الصعيد الوطني. ولذا، يسعدنا أننا قد انتهينا من مشاوراتنا العامة حول قانون الأمن السيبراني، بقيادة أمانة الابتكار التابعة لرئاسة بلدنا. وفي السياق نفسه، من المهم مواصلة تشجيع وضع التدابير التي تبني الثقة، بما يمكن من تخفيف حدة التوترات ونزع فتيل النزاعات في الفضاء السيبراني.

وما فتئنا نشدد على الأهمية التي نوليها لمشاركة الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على نطاق واسع في تلك العمليات. فالتحديات في مجال الفضاء السيبراني تتطلب تعاوناً فعالاً من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والأوساط الأكاديمية.

أخيراً، كرر وفد بلدي التأكيد على أن اتباع نهج جنساني شامل يمكن أن يساعدنا على فهم سبب انتشار أنماط العنف المسلح والنزاع، التي يتباين تأثيرها على الرجال والنساء. وعلينا أن نواجه تلك التحديات بحسم. فالقضايا الجنسانية مهمة أيضاً في سياق الأمن السيبراني الدولي.

سنتشر النسخة الكاملة من هذا البيان على بوابة البيانات الإلكترونية eStatements.

السيدة لي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): على مدى العقدين الماضيين، شهد الجنس البشري تطورات في مجال التكنولوجيا الرقمية لم يسبق لها مثيل. وعلى الرغم من أن هذه التطورات حققت لنا فوائد اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه، في ظل تزايد عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت منذ الجائحة العالمية، فقد أصبحنا أكثر عرضة للأنشطة الإلكترونية الخبيثة. ويؤدي سلوك الجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة لها في الفضاء الإلكتروني إلى زيادة تعقد المشهد الأمني الدولي.

ولا يزال القلق يساور تركيا إزاء الاستخدام الضار لتلك التكنولوجيات وتزايد عدد الهجمات الإلكترونية وتعاظم شدتها في جميع أنحاء العالم. فحياة مواطنينا تتأثر تأثيراً شديداً بالهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية مثل الاتصالات الإلكترونية والطاقة والشؤون المالية والنقل وإدارة الموارد المائية وغيرها من قطاعات الخدمات العامة الحيوية.

ومن الضروري التصدي لتلك التهديدات والمخاطر في مجال الفضاء الإلكتروني من أجل بناء فضاء إلكتروني مفتوح وحر ومستقر وآمن على المستوى العالمي.

وقد أنجز بالفعل كم هائل من العمل فيما يتعلق بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. ونشدد على الدور المحوري للأمم المتحدة في تلك العملية. ونرى أن المناقشات المتعلقة بالفضاء الإلكتروني برعاية الأمم المتحدة قد بلغت مستوى معيناً من النضج. ولذلك، يتعين علينا أن نبدأ في مناقشة كيفية تعزيز تنفيذ الإطار المعياري القائم.

أشار التقرير النهائي للفريق العامل السابق المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها إلى تزايد احتمالات استخدام هذه التكنولوجيات في النزاعات بين الدول مستقبلاً. وقد بينت الحرب في أوكرانيا أن هذا التخوف له ما يبرره، وبالتالي فإن المهمة الماثلة أمامنا عاجلة.

وبغية تنفيذ الإطار التراكمي الحالي على نحو أفضل، سيكون وضع برنامج عمل بشأن المسائل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني خطوة جيدة للمضي قدماً. ونؤيد مشروع القرار A/C.1/77/L.73 الذي قدمته فرنسا لهذا الغرض، ونتطلع إلى مواصلة مناقشاتها في المستقبل من خلال برنامج العمل بوصفه آلية دائمة وشاملة للجميع وعملية المنحى. وسيكون برنامج العمل مفيداً أيضاً في تعزيز الحوار والتعاون بشأن المسائل المتعلقة ببناء القدرات، وهي ذات أهمية أساسية لكفالة القدرة على الصمود في وجه التهديدات الإلكترونية. ولا تهدف هذه المبادرة إلى تكرار عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي المعني

الإلكتروني، ويود أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الدول الأعضاء الأخرى لمواصلة تطوير القواعد ذات الصلة وتنفيذها.

ثالثاً، تدعم جمهورية كوريا بقوة تدابير بناء الثقة وبناء القدرات. فتدابير بناء الثقة يمكن أن تحد من مخاطر نشوب النزاعات الناجم عن سوء الفهم وسوء التقدير. وستسعى جمهورية كوريا أيضاً إلى سد النقص في قدرات الدفاع الإلكتروني. ونحن نشرك بنشاط في الجهود ذات الصلة في المنتديات الإقليمية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنتدى الإقليمي للرابطة.

يؤمن وفد بلدي بأن إشراك جيل الشباب وتمكينهم وتعليمهم يمكن أن يؤدي إلى إسهامات قيمة في النظام العالمي لعدم الانتشار. وتعتمد الدول الأعضاء منذ عام 2019 قراراً يصدر مرة كل سنتين بتوافق الآراء بعنوان "الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار". كما أن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عُقد في الآونة الأخيرة اعترف بأهمية تنوع الأصوات والالتزام بتمكين الشباب من المشاركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وجمهورية كوريا، بوصفها من المناصرين للإجراء 38 الوارد في تقرير الأمين العام "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، ستواصل الاضطلاع بدور رائد في الخطة والالتزام بتعزيز ذلك المسعى.

قبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن جمهورية كوريا تحترم حق جميع الدول الأعضاء في التزود بالمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية الموجهة للأغراض السلمية، وفي هذا السياق، تؤمن بشدة بأن النظم المعمول بها حالياً للرقابة على الصادرات تعزز ذلك الغرض لأنها تميز بين ما يمكن وما لا يمكن تصديره، بدلاً من أن تعطي مطلق الحرية للبلدان المصدرة لفرض قيود تعسفية أو منح تراخيص لا مبرر لها.

السيد أيديل (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم تأثيراً متزايداً على حالة السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في العالم.

وآمن، ترحب اليابان بالتقرير المرحلي السنوي المعتمد بتوافق الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. وبما أن الفريق إجراء عملي المنحى، فمن المهم أن يحقق الفريق العامل نتائج ملموسة استنادا إلى نتائج المناقشات السابقة على النحو المبين في تقارير فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية. وفي هذا الصدد، تؤيد بقوة قرار رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بتأييد التقرير المرحلي السنوي.

تؤيد أيضا مشروع القرار A/C.1/77/L.73، الذي قدمته فرنسا، بشأن وضع برنامج عمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

وأود أيضا أن أتناول مسألة التنقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي ما انفكت اليابان تروج له بوصفه وسيلة مفيدة وفعالة للمضي قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، من الضروري أن نزيد الوعي العام بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وبالمخاطر المتنوعة التي يشكلها التهديد المتمثل في انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الخطوات اللازمة لتخاذها للتغلب على تلك التحديات.

وينبغي الاضطلاع بعملية التنقيف والتوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة تعاونية وشاملة للجميع. وينبغي لمختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات التعليمية والبحثية ومراكز الفكر والأوساط العلمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجالس البلدية والمنظمات الدولية والحكومات، أن تتعلم من بعضها بعضا وأن تحقق التأزر للنهوض بالمبادرات التنقيفية.

ومن هذا المنظور، تقترح اليابان الإشارة إلى بعض المبادرات الملموسة في هذا المجال الواردة في الفقرة II من منطوق مشروع القرار A/C.1/77/L.61، المعنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي قدمته اليابان إلى اللجنة في هذا العام.

بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو منافسته. وستأخذ المبادرة بعين الاعتبار استنتاجاته وتسهم في الجهود الرامية إلى تنفيذها.

وتشارك تركيا بنشاط في الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي. ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي بتوافق الآراء هذا العام. ونتفق مع الرأي القائل بأن الفريق العامل، بفضل عضويته العالمية، منبر فريد وأنه يشكل في حد ذاته تدبيراً لبناء الثقة.

إن طابع التهديدات الإلكترونية يجعل العمل الموحد ضرورياً. وكنا نود أن نرى نهجا توافقيا في اللجنة الأولى هذا العام، كما حدث في العام الماضي. وندعو من جديد إلى إظهار روح التعاون في هذا الشأن.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أصبح الفضاء الإلكتروني بنية تحتية اقتصادية واجتماعية لا غنى عنها لجميع الأنشطة، وبالتالي فهو حيز عام بوسع جميع المواطنين المشاركة فيه. وهذا التحول الاقتصادي والاجتماعي قد جعلنا أيضا عرضة لهجمات إلكترونية، مما يشكل خطرا أمنيا كبيرا على الجميع. ومن منظور الأمن القومي، يساورنا القلق بشكل خاص إزاء الأنشطة الإلكترونية الخبيثة التي تنطلق من أراضي دول أخرى والتي تلحق الضرر بالبنى التحتية الحيوية، سواء كانت تلك الدول تدعم هذه الأنشطة أم لا.

إن من الصعب على أي بلد بمفرده أن يواجه تهديدات أمن الفضاء الإلكتروني تلك. والتعاون والتأزر بين الدول مسألة فائقة الأهمية لحماية وتعزيز فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن.

أما عن كيفية تطبيق القانون الدولي على العمليات الإلكترونية، فإن موقف اليابان واضح: إن القانون الدولي الساري ينطبق على جميع تلك العمليات. وتؤيد أيضا بشدة وضع قواعد طوعية لسلوك الدول المسؤول. فمن المهم جدا إرساء سيادة القانون في المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في العلاقات بين البلدان وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وترى اليابان أيضا أهمية تعزيز سيادة القانون في الفضاء الإلكتروني. وبغية القيام بذلك وإيجاد فضاء إلكتروني حر وعادل

السلاح وتحديد الأسلحة. ونود أن نُذكر بأنه يجب أن تراعي هذه المفاوضات المعايير البيئية الدولية الحالية.

ونحضر على التفاوض على مبادرات ملزمة قانونا لمنع عسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ويجب أن نتوصل إلى اتفاق ينظم الأسلحة ذاتية التشغيل جزئيا والطائرات الهجومية المسيّرة.

ونؤكد مجددا التزامنا بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. ونؤيد إجراء مناقشات بتلك الصيغة بمشاركة جميع الدول على قدم المساواة.

ويجب ألا تُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للحرب، بل لأغراض سلمية حصرا. ونرفض الاستخدام العدائي للاتصالات السلكية واللاسلكية بغرض تقويض النظام القانوني والسياسي للدول بشكل معلن أو غير معلن أو ارتكاب أعمال إرهابية أو التحريض عليها.

إننا نرفض استخدام القوة باعتبارها ردا مشروعاً على الهجمات الإلكترونية. ونعرب من جديد عن قلقنا إزاء الاستراتيجية الإلكترونية للولايات المتحدة، التي تجيز استخدام الأسلحة والعمليات الإلكترونية الهجومية، بما في ذلك شن هجمات إلكترونية وقائية لردع خصومها.

ونرفض أساليب الحرب غير التقليدية التي تواصل حكومة الولايات المتحدة استخدامها ضد كوبا والموارد الهائلة التي تنفقها على تحقيق ذلك الهدف. وندين استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة وغيرها من المنصات الرقمية لمحاولة زعزعة استقرار بلدنا ونشر أخبار زائفة وتشجيع تغيير النظام في كوبا. ونرفض "فرقة العمل المعنية بالإنترنت في كوبا"، التي تنتهك القواعد الدولية المتفق عليها في هذا المجال. وندعو الولايات المتحدة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يحد كثيرا من فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والاستفادة منها بما يحقق رفاه الشعب الكوبي.

ما فتئت اليابان تشارك بنشاط في مختلف جهود التقييف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الجدير بالذكر أنه خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد في آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء كيشيدا عن إنشاء صندوق للقادة الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. واضطلعت اليابان أيضا بدور قيادي في البيان المشترك بشأن التقييف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار خلال المؤتمر، والذي نال تأييد 89 دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار.

وتؤمن اليابان إيمانا عميقا بقوة التقييف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وبقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق هدفنا المشترك: إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

سُحِّمَ النص الكامل لبياني في يومية الأمم المتحدة.

السيدة روميرو لوبيس (كوبا) (تكلت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18).

نعرب مجددا عن التزام كوبا بنزع السلاح العام الكامل، مما سيمكنا من إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير لنزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي، وهو ما سيمكنا من المضي قدما نحو بناء عالم يسوده السلام.

لا بد أن نقلل إلى أدنى حد وبأسرع ما يمكن من الموارد الضخمة المُخصصة في الوقت الراهن للميزانيات العسكرية. فالموارد والتقدم العلمي والتكنولوجي اللذان يستخدمان حاليا من أجل تمويل المجمع الصناعي العسكري ولاستحداث أسلحة فتاكة ومتطورة بشكل متزايد وإنتاجها وإتقانها من شأنهما أن يحققا فوائد جمة للبشرية إذا أُعيد توجيههما نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ويجب على الدول الأعضاء أن تواصل العمل للحفاظ على تعددية الأطراف بوصفها مبدأ أساسيا للمفاوضات في مجال نزع

والتزام بلدي بالتحول الرقمي لتحقيق خطة التنمية الوطنية، كويت جديدة 2035، أنشأت دولة الكويت المركز الوطني للأمن السيبراني، وهو جهاز يضم كلاً من مركز لعمليات الأمن السيبراني وفريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية. ويهدف الجهاز إلى رسم استراتيجية وطنية شاملة للقطاع الأمني السيبراني لتأمين الشبكات المعلوماتية وشبكة الاتصالات وعمليات جمع وتبادل المعلومات باستخدام أي وسيلة إلكترونية بالشراكة مع الجهات الوطنية كافة.

لا يخفى علينا أننا نشهد ثورة تكنولوجية وتحولاً رقمياً متسارعاً غير مسبوق. وفي الوقت الذي يتزايد فيه اعتمادنا على شبكة المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة، أصبح العالم أكثر ترابطاً وازدادت معه مخاطر الهجمات الإلكترونية والمتمثلة بعمليات الاختراق والقرصنة وسرقة المعلومات وانتهاك خصوصية الآخرين، لا سيما ارتفاع نسبة وجود الثغرات في الأسلحة الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. وفي هذا الإطار، تُعرب دولة الكويت عن قلقها حول الأسلحة المستقلة [ذاتية التشغيل] والطباعة ثلاثية الأبعاد، والتي أصبحت أكثر شيوعاً في عملية التصنيع حول العالم، وتشكل خطراً جديداً للسلم والاستقرار الدوليين في حال وقوع تلك التكنولوجيا في أيدي الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة واستخدامها بالطرق غير الشرعية، الأمر الذي يترتب عليه تداعيات وخيمة على البنية التحتية وتدفق المنتجات المصنعة بالطرق الآمنة. وفي هذا الصدد، يجدد بلدي موقفه الثابت حول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، والمتمثل بالتأكيد في أن انتشار وتدفق الأسلحة سيعرقل الوصول إلى الهدف المرجو، وهو الاستقرار والسلم الدوليين.

كما ندعو كافة الدول إلى تضافر جهودها للوصول إلى صك دولي توافقي وملزم بتنظيم استخدام الفضاء الإلكتروني ووضع آلية لتبادل المعلومات من التي من الممكن مشاركتها ما بين الدول الأطراف، ناهيك عن ضرورة احترام بنود الصك الدولي سالف الذكر لسيادة الدول وفيما يتعلق بتكنولوجيا الطائرات دون طيار، والتي أصبح استخدامها أكثر انتشاراً كأداة حرب جديدة لاستهداف المدنيين والبنية التحتية للدول. وتؤكد دولة الكويت على إدانة كافة الهجمات السيبرانية

إننا على قناعة بضرورة نزع السلاح العام الكامل ونرى أنه بالإمكان تحقيق ذلك بالفعل. وستواصل كوبا تشجيع اعتماد تدابير فعالة تمكننا من تحقيق ذلك الهدف النبيل.

السيد سالمين (الكويت): يؤيد وفد بلدي بياني كل من حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.18).

يُعتبر الأمن السيبراني إحدى القضايا المستجدة والمتطورة حول العالم، حيث تعاني العديد من الدول من آثاره السلبية، ومنها دولة الكويت التي تعرضت لعدة هجمات سيبرانية مقرصنة خلال السنوات الماضية، سواء كانت هجمات تخريبية فردية أو هجمات برعاية منظمات إرهابية وإجرامية خارجية، وذلك نتيجة طبيعة الاستخدام المزدوج للفضاء السيبراني واستعمال التكنولوجيا الدقيقة والموارد لاستحداث أنظمة تسليح جديدة، الأمر الذي زاد من نسبة الشكوك وانعدام الثقة بين الدول.

وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي على ضرورة ضمان معايير الأمن وحماية الأنظمة والشبكات من الهجمات السيبرانية والاختراقات المبرمجة ويدعو جميع الدول إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي في هذا الإطار.

تولي دولة الكويت اهتماماً بالغا للأمن السيبراني باعتباره اليوم قوة دفاعية مهمة، خاصة أن الجرائم الإلكترونية لا تقتصر على الأفراد والمؤسسات، بل تتعدى ذلك لتهدد الأمن القومي وسلامة ومرافق واقتصاد الدولة. ومن هذا المنطلق، أطلقت دولة الكويت استراتيجية الكويت للأمن السيبراني 2017-2020 بهدف تعزيز ثقافة الأمن السيبراني ودعم الاستخدام الآمن والصحيح للفضاء الإلكتروني في دولة الكويت وحماية الأصول والبنى التحتية الحيوية والمعلوماتية الوطنية، بما في ذلك تعزيز آلية تبادل المعلومات بين مختلف الجهات المحلية والدولية. كما نؤكد على أن تلك الاستراتيجية تأتي وفقاً لسياسات أمنية صارمة ومعايير عالمية تضمن حماية المعلومات من الاختراقات كافة لضمان فضاء إلكتروني كويتي آمن ومستدام.

وفي السياق ذاته، وانطلاقاً من إدراك القيادة السياسية في دولة الكويت لحجم هذه التحديات التي يفرضها علينا الفضاء الإلكتروني

ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح العضوية بتوافق الآراء في تموز/يوليه. ويتضمن التقرير، في جملة أمور، مقترحات مهمة هدفها إلقاء مزيد من الضوء على سبل تطبيق القانون الدولي على نحو ملموس، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتنفيذ المعايير الطوعية بشأن السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

ويتيح العمل الحيوي المستمر الذي يضطلع به الفريق العامل الحالي فرصة قيّمة لمواصلة البناء على التوافق في الآراء بشأن انطباق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني. وإسهاما منها في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التوصل إلى فهم مشترك لكيفية تطبيق القانون الدولي على الفضاء الإلكتروني، أصدرت سويسرا في عام 2021 بيانا عن موقفها الوطني حيال هذه المسألة المهمة.

ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النظر في إصدار مواقفها الوطنية. ونتطلع أيضا إلى مواصلة المداولات بشأن جميع عناصر ولاية الفريق العامل الحالي.

ونرحب بالمقترح الذي قدمه رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن عقد مشاورات بين الدورات في عامي 2023 و 2024 لمواصلة إحراز تقدم في المناقشات والاستفادة من التقرير المرحلي السنوي ودعم العمل المتواصل الذي يضطلع به الفريق. وفي هذا الصدد، نشكر رئيس الفريق على عرض مشروع المقرر (A/C.1/77/L.54) على اللجنة والذي يتضمن تأييدا لذلك التقرير، فضلا عن المشاورات بين الدورات التي أشرت إليها. وتؤيد سويسرا تأييدا تاما مشروع المقرر وذلك النهج الإجرائي والعملية البحث.

يتعين علينا أيضا أن نشدد على ما لدينا من تساؤلات جديدة فيما يتعلق بمشروع القرار (A/C.1/77/L.23/Rev.1) الذي عرضه الاتحاد الروسي بشأن هذه المسألة، حيث أنه يبدو غير ضروري وتكرار لنص رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية كذلك. ويثير المشروع الذي قدمته روسيا أيضا تساؤلات تتعلق بالجوهري، لا سيما لأنه لا يستند إلى صياغة توافقية ويتبع نهجا انتقائيا. ويهدد ذلك بتقويض التقدم الكبير

والعمليات الإلكترونية المقرصنة واستخدام طائرات دون طيار، تلك التصرفات التي لها تداعيات أمنية خطيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفي هذا الإطار، ندعو الدول للالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والمتمثلة في حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ترحب دولة الكويت بخطتي العمل بشأن الأمن السيبراني التي أطلقتها الأمين العام أنطونيو غوتيريش ضمن خطة نزع السلاح لعام 2018.

ختاما، نشمّن كافة الجهود الدولية في إطار الأمن السيبراني وندعو إلى ضرورة عدم تسييس تلك المسألة وإلى تعزيز مبدأ الشفافية في هذا المجال. كما نؤكد على استمرار دعمنا لكافة التدابير الدولية الرامية لبناء الثقة والقدرات للحد من المخاطر التي من الممكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

السيد جوترون (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يساور سويسرا القلق إزاء تزايد استخدام عمليات السيبرانية في سياق النزاع المسلح في أوكرانيا، لا سيما عندما تستهدف المساس بالبنى التحتية الحيوية. وقد ازدادت بالتالي احتمالات حدوث تداعيات أو تجاوزات غير مقصودة. وتدعو سويسرا جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام القانون الدولي الإنساني فضلا عن القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا ينطبق أيضا على الفضاء الإلكتروني.

في عالمنا سريع التغير، تتزايد الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء الإلكتروني، مما يشكل تحديات جديدة للسلام والأمن الدوليين. ولا سبيل لمواجهة تلك التحديات إلا من خلال الامتثال للإطار المتفق عليه لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وكما أكد التقريران المعتمدان بتوافق الآراء لفريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، يشمل ذلك الإطار تطبيق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني وتنفيذ المعايير الطوعية الـ 11، فضلا عن تدابير بناء الثقة والقدرات.

المعلومات المضللة والهجمات الإلكترونية. وتدين رومانيا بشدة العدوان الروسي وتؤكد من جديد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

لقد أصبح أمن الفضاء الإلكتروني مسألة ذات أولوية قصوى نظراً لأن النشاط الخبيث باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تقوم به جهات فاعلة تصدر عنها تهديدات مستمرة، بما في ذلك الدول والجهات الفاعلة الأخرى، يمكن أن يشكل خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار الدوليين وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على سلامة الأفراد ورفاههم.

من المهم، الآن أكثر من أي وقت مضى، تعزيز فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر وميسر وسلمي، والتقييد التام بإطار الأمم المتحدة لسلك الدول المسؤول، ومواصلة جهودنا التي تسهم في تهيئة بيئة تستخدم فيها الدول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو آمن ومستقر.

ترحب رومانيا بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه هذا العام بشأن التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 والمنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 240/75. نعرب مجدداً عن تأييدنا الكامل لقرار رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن هذه المسألة ولدعوته إلى اعتماده بتوافق الآراء.

نشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار A/C.1/77/L.73، بشأن وضع برنامج عمل للارتقاء بسلك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، الذي شاركت في تقديمه مجموعة عبر إقليمية من الدول ويحظى بتأييد رومانيا الكامل.

في هذه الأوقات التي تشتد فيها التوترات والنزاعات، تزداد ضرورة القوة والشفافية، ولا سيما فيما يخص النفقات العسكرية. وفي هذا الصدد، نود أن نوجه الانتباه إلى مشروع قرار هذا العام المعنون

الذي أُحرز حتى الآن في الفريق الحالي. وفي ظل الوضع الراهن، لا تستطيع سويسرا أن تؤيد ذلك المشروع.

إن إنشاء منبر للحوار المؤسسي المنتظم بشأن المسائل المتعلقة بالفضاء الإلكتروني داخل الأمم المتحدة مسألة تستحق أيضاً أن نوليها كامل اهتمامنا. وتود سويسرا أن تشير إلى أنه يجب أن تستند القرارات المتعلقة بمستقبل المناقشات بشأن الفضاء الإلكتروني في الأمم المتحدة إلى مداوات شاملة للجميع بما يتيح لجميع الدول الأعضاء أن تطرح آراءها. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه من الضروري أن تركز أي عمليات للأمم المتحدة تُنفذ مستقبلاً على دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ الإطار الحالي لسلك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

ومن المهم البناء على ما تحقق على مدى السنوات القليلة الماضية والحفاظ عليه والاستفادة من التوصيات المتفق عليها على نحو فعال. ولهذا السبب، نؤيد مشروع القرار A/C.1/77/L.73، بشأن برنامج العمل للارتقاء بسلك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، الذي قدمته فرنسا، والذي سيمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الدفع قدماً بتلك المناقشة.

السيدة فلاديسكو (رومانيا) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد رومانيا تماماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.18) ونود أن تبدي الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية:

إننا نجتمع في بيئة أمنية متغيرة تغيراً جذرياً تخيم عليها توترات وتحديات عالمية متزايدة تواصل تقويض هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أوصلنا العدوان العسكري غير المشروع للاتحاد الروسي على جازته أوكرانيا بلا مبرر ودون سابق استقزاز إلى مرحلة بلغت من التصعيد حداً لم يحدث من قبل.

ومنذ 24 شباط/فبراير، نشهد العواقب المأساوية لذلك العدوان الذي تستخدم فيه روسيا جميع فئات الأسلحة التقليدية فضلاً عن

قدمته ترينيداد وتوباغو وشارك بلدي في تقديمه. لا بدّ من الإشارة إلى القضايا الجنسانية، على النحو الوارد في الولايات الحالية للأمم المتحدة، ولا سيما في مجال الأمن الدولي. يجب معالجة تلك القضايا في إطار عملية منصفة وفعالة وشاملة للجميع.

تؤمن شيلي بأن التهديدات التي تشكلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤثر على الدول على نحو مختلف، بحسب مستويات رقمنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكاناتها وأمنها وقدرتها على الصمود، فضلا عن هيكلها الأساسي ومستوى تقدمها. ويمكن أن تؤثر تلك التهديدات أيضا على مختلف الفئات والكيانات بطرق متباينة، ولا سيما النساء والفتيات. تواجه دول مثل دولتنا أنواعا مختلفة من التهديدات والاحتياجات، مما يحتم تعزيز قدراتنا على إنشاء هياكل وخطط للتنسيق، ليس على المستوى الحكومي فحسب، بل أيضا من خلال إقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

ترى شيلي أن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، يوفر الإطار المعياري المنطبق الذي يجب أن ينظم سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقوانين التي تحدد المسؤولية الدولية للدول، لأن تلك القوانين حيوية لحفظ السلام والاستقرار اللازمين لهيئة بيئة مفتوحة وأمنة ومستقرة وميسرة وسلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لكل تلك الأسباب، نؤيد العمل الذي يجري تنفيذه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، برئاسة الممثل الدائم لسنغافورة، وكذلك برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وبلدنا، شأننا في ذلك شأن الأعضاء الآخرين، سيؤيد دائما النصوص التي تبني الثقة. نحن ندعم جميع الهيئات التي يمكن للدول أن تتبادل فيها الآراء وتعرب عن أولوياتها واحتياجاتها، مما يعزز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على الصمود واستخدامها في الأغراض السلمية عموما.

المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية" (A/C.1/77/L.63)، الذي درجت رومانيا وألمانيا على تقديمه. نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييد مشروع القرار، الذي يستند إلى المبدأ الرئيسي المتمثل في بناء الثقة بين الدول.

لقد حقق نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية نجاحا ملحوظا طوال سنوات عديدة، وينبغي أن يظل إحدى أهم أدواتنا لتعزيز الشفافية. نغتتم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على استمرار أهمية تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، لا سيما بالنظر إلى الظروف الراهنة، ونشجع جميع الدول على المشاركة بهمة في تقديم التقارير.

بما أنه لم تسجل أي تطورات كبيرة فيما يتعلق بنظام الإبلاغ الموحد منذ اعتماد القرار السابق بشأن هذه المسألة في عام 2019، القرار 24/74، الذي يرجع أيضا إلى جائحة فيروس كورونا، آثرنا الإبقاء على النص كما سبق أن اعتمده اللجنة الأولى والجمعية العامة، واقترحنا فقط إجراء تمديد تقني مع إدخال بعض التحديثات التقنية الطفيفة. ظل القرار مدرجا في جدول أعمال اللجنة الأولى لأكثر من عقدين، وحظي دائما بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. نأمل أن يلقى مشروع القرار نفس الاستجابة في هذه الدورة، وأن تؤيده الدول الأعضاء مرة أخرى باعتماده بدون تصويت، كما درجت عليه العادة مرارا في الدورات السابقة للجنة الأولى.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18).

نرحب بالنصوص التي تقوم على المساواة والإنصاف بين الجنسين وتعزز حقوق الإنسان المكفولة للنساء والأطفال والفئات المغايرة جنسيا في المحافل المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، وكذلك النصوص التي تركز على المنظور الجنساني في تلك المفاوضات.

نرحب في هذا الصدد بمشروع القرار A/C.1/77/L.18، المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، الذي

تشمل خطتنا الحالية لنزع السلاح مجموعة متنوعة جديدة من المواضيع أقرب إلى واقعنا، من قبيل الاعتبارات الجنسانية، ومناقشات بشأن الحصول بدون عوائق على التكنولوجيا المستخدمة في الأغراض السلمية، وجوانب أمنية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن هذا القرب لا يجعل تلك المواضيع أقل تعقيدا. فلا يزال يوجد انقسام كبير حول أسلوب التعامل معها.

تؤمن البرازيل بأن المناقشة الدائرة حول التكنولوجيا الحساسة والنائشة تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية الراهنة. لا يجب معالجة الشواغل الأمنية بعناية فحسب؛ بل يجب أيضا أن ندعو إلى تهيئة بيئة مفتوحة وميسرة وسلمية وآمنة لتطوير تلك التكنولوجيا وتبادلها واستخدامها.

وتتمثل الأولوية في تحقيق توازن دقيق في معالجة هذا الموضوع بغية حماية الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي لا مرأى في أن التكنولوجيا تجلبها لشعبنا، فضلا عن الحد من استخدامها للأغراض الخبيثة سواء من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. وهذا النهج يصون الحق المشروع لجميع الدول في التزود بما تستلزمه تنمية بلدانها من تكنولوجيا مع الحفاظ في الوقت نفسه على الأهداف المشروعة لعدم الانتشار والأمن الدولي.

أصبحت مسألة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعا رئيسيا للنقاش في دورات لجننتنا الأولى. فمنذ عام 1998، التئمت ستة أفرقة من الخبراء الحكوميين، ترأست البرازيل فريقين منها. إن التزام الأعضاء المستمر بأن تظل مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جدول أعمالها الفعلي يبين الطابع الاستراتيجي لتلك التكنولوجيا والحاجة الملحة إلى وضع قواعد تنظيمية سليمة تهدف إلى الإبقاء على الفضاء الإلكتروني بيئة مفتوحة وسلمية وميسرة، فضلا عن ضرورة منع تحول الفضاء الإلكتروني إلى ساحة للنزاع.

ولتحقيق ذلك، من الضروري التوفيق بين الرؤى المختلفة بشأن الدور الفعلي للفضاء الإلكتروني في مجتمعاتنا ومبتغانا منه. ستستفيد

السيد سواريس داميكو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أكد الأمين العام من جديد في خطته لنزع السلاح، تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، الحاجة إلى إعادة مسألة الصلة بين نزع السلاح والتنمية إلى صدارة اهتمامات المجتمع الدولي.

إن البرازيل، وفقا للرأي السائد منذ أمد بعيد بين البلدان النامية، تتشاطر المفهوم البديهي الذي يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نزع السلاح والتنمية. لا شك أن الأمن المحلي والدولي عنصران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي. كان من الممكن أن نكون أفضل حالا بكثير لو أن الموارد المالية والتكنولوجية التي تستثمر في التوسع في الترسانات التقليدية والاستراتيجية وجهت إلى قطاعات حيوية تمس حياة البشر مثل التعليم والرعاية الصحية وحماية البيئة. وبالتالي، ينبغي أن تكون الصلة بين نزع السلاح وأهداف التنمية المستدامة في صميم جهودنا.

إن ثمار السلام التي ما فتئنا نجنيها كبيرة جدا. في عام 1960، بلغ متوسط الإنفاق العسكري 6,3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبعد سنتين عاما، وصل إلى أدنى مستوى له - 2,4 في المائة. وهذا يعني أنه في غضون 25 عاما، سنكون في وضع يمكننا من الاعتماد على إجمالي الناتج المحلي لسنة واحدة لتحسين الرفاه الاجتماعي.

بيد أن التوترات الحالية أدت إلى تبدل هذا المسار تماما. ومما زاد الأمر سوءا أن ذلك تزامن مع فترة تعاني فيها الحكومات من عجز مالي لم يسبق له مثيل، وصل في بعض البلدان المتقدمة النمو إلى مستويات لم تحدث من قبل سوى أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لمواجهة آثار جائحة مرض فيروس كورونا. والعزاء الوحيد الذي يمكن أن نجده في هذا الموقف هو أن دافعي الضرائب سيضطرون في وقت ليس ببعيد أبدا إلى مواجهة معضلة الاختيار بين الخبز أو السلاح.

لم يعد من الممكن بعد الآن أن يظل تناول مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة مقتصرًا على الدوائر السياسية العليا. فتلك المسائل تجسد أكثر من أي وقت مضى خيارات اجتماعية، نظرا لتأثيرها الهائل على الحياة اليومية لملايين الناس كل يوم في كل مكان.

ويشيد وفدي بالتقدم المحرز نحو إدراج منظور جنساني في مختلف قرارات الأمم المتحدة وفي المعاهدات المتعددة الأطراف المرتبطة باللجنة الأولى. وشأننا شأن الوفود الأخرى، نعتقد أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهامة للمرأة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار أساسية لتحقيق السلام المستدام. وسنواصل تعزيز ودعم المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في ذلك المجال. ولهذا السبب، يسرنا هذا العام، كما كان عليه الحال في الماضي، أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.18، المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة". وبالمثل، لا تزال المكسيك ملتزمة التزاما راسخا بمسألة التتقيف في مجال نزع السلاح كوسيلة وقائية. ونعتقد أن تلك الاستراتيجية تعزز الوعي بأثر استخدام أي نوع من الأسلحة على المجتمع وعلى بيئتنا. كما أنها تتقف الأجيال الشابة والمهتمة بهذا الأمر بوصفها عوامل جديدة للتغيير في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي.

يسرنا هذا العام مرة أخرى أن نقدم مشروعين قرارين نصف سنويين بشأن برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح (A/C.1/77/L.20) ودراسة الأمم المتحدة بشأن التتقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/C.1/77/L.15). ونأمل أن يحظى مشروعنا دينك القرارين بتأييد جميع الوفود.

أخيرا، يسرنا أن ثلاثة مكسيكيين يشاركون في مبادرة قادة الغد "Leaders4Tomorrow"، ونأمل أن تصل تلك المشاريع المهمة إلى عدد أكبر بكثير من الشباب حتى يتمكنوا من نشر المعلومات عن أهمية نزع السلاح في مجتمعاتهم المحلية.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.18).

ما من شك في أن جوانب عديدة من حياتنا سوف تتوقف في غياب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لقد مكنا النمو الهائل لتلك التكنولوجيا من الاستفادة من فرص وتطورات اجتماعية واقتصادية

هذه العملية الحكومية الدولية، بحكم طبيعتها، من المساهمات التي تتأتى من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعية. ومع ذلك، ترتكز هذه المناقشة على أساس انطباق القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، وحماية حقوق الإنسان بلا هوادة.

نأمل أن يعمل الفريق العامل الحالي المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها وآلية الحوار المؤسسي الجديدة التي ستنشأ فيما بعد على تعزيز مفاهيم السلوك المسؤول والشفافية وتدابير بناء الثقة، فضلا عن بناء القدرات، والاستفادة من العمل الذي أنجز في أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة وما ورد في التقارير المعتمدة بتوافق الآراء الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

لا يفوتنا أن ننوه بالعمل الذي اضطلع به السفير برهان غفور، ممثل سنغافورة، بوصفه رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرحب باعتماد التقرير السنوي في آخر دورة له. فذلك التقرير يوفر أساسا جيدا لمواصلة عملنا.

السيد سانشيس كيسليش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن التحديات المتداخلة المرتبطة بالأمن الدولي تتطلب تدابير متكاملة تتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن. ولهذا السبب نشدد على أهمية جميع التدابير التي تعزز الأطر الإقليمية والدولية الحالية بشأن الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا يمكن الحفاظ على الاستخدامات المشروعة والسلمية للفضاء السيبراني والمرونة الرقمية والإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات كعوامل تمكينية للتنمية المستدامة وضمانها إلا بالوسائل المتعددة الأطراف. ويؤكد الاهتمام المتزايد والمستمر الذي توليه اللجنة الأولى لذلك الموضوع بوضوح ثقتنا بالدور البالغ الأهمية للأمم المتحدة وتعددية الأطراف. والواقع أن التوقعات كبيرة هنا، لكن مستوى التهديدات والتحديات سيكون أكبر إذا لم نستطع كفاءة بنية للبيئة الرقمية في المستقبل.

يعيشون في الخارج، هو المعيار الجديد. يراقب المجلس العسكري الحاكم فعليا أنشطة موظفي الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي. ويحاول أيضا سن قانون صارم جدا بشأن أمن الفضاء الإلكتروني يقتصر هدفه على القضاء على أي معارضة أو آراء مناوئة له. نحث المجتمع الدولي وشركات التكنولوجيا على المساعدة في منع إساءة استخدام المجلس العسكري الحاكم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من تشبته بالسلطة.

أعتمد هذه الفرصة لأوجه عنايتكم الكريمة، سيدي الرئيس، إلى الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها مؤخرا النظام العسكري الفاشي بحق أقليات كاشين العرقية. في مساء يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر، قصفت طائرات مقاتلة عسكرية إرهابية وهاجمت حفلا موسيقيا أقيم في آن نانغ با، بمنطقة اللواء 9 التابع لجيش كاشين المستقل في ولاية كاشين، ميانمار، احتفالا بالذكرى الثانية والستين ليوم منظمة استقلال كاشين، الذي يصادف يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا للتقارير أسفر الهجوم عن مقتل نحو 100 شخص، من بينهم فنانون ونساء وأطفال، وجرح كثيرين آخرين.

من الواضح أن الهجوم يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وهذا ليس حادثا منفردا. فطوال الأشهر الـ 20 الماضية، شن الجيش الإرهابي أكثر من 250 غارة جوية مستهدفا السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مناطق الطوائف العرقية، وارتكب عدة مجازر.

ومادام الجيش مستمرا في الحصول على الأسلحة والتكنولوجيا، سيواصل ارتكاب فظائعه الوحشية واللاإنسانية بحق الناس، بمن فيهم الأطفال. أود أن أطلب إلى الدول الأعضاء التي تصدر الأسلحة الفتاكة والتكنولوجيا إلى الطغمة العسكرية أن توقف ذلك فورا. نرى في ذلك إنقاذا لحياة شعب ميانمار.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا ببناء فضاء إلكتروني آمن وسلمي يمنع الأنشطة الخبيثة التي تقوض السلام والأمن الدوليين ويعزز تطبيق القانون الدولي والحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

لم يسبق لها مثيل، مما عاد بالنفع على الجميع في جميع أنحاء المعمورة، بما في ذلك حتى لمن لا يتاح لهم الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو فهمهم محدود جدا لها.

في الوقت نفسه، أصبح الفضاء الإلكتروني أكثر عرضة للجهات الفاعلة الخبيثة والجهات الفاعلة من غير الدول، التي تتنامى قدراتها المعقدة بنفس وتيرة نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسها. إن تقشي التهديدات الإلكترونية، العابرة للحدود والمراوغة والمتطورة، لها عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين وعلى حياتنا اليومية. لقد أضحى الفضاء الإلكتروني بالفعل ساحة للحروب، كما شهدنا خلال العقدين الماضيين.

ومن هنا، يتحتم علينا جميعا استخدام المعايير والقواعد الدولية كأدلة إرشادية للحد من التهديدات الإلكترونية إلى أدنى درجة وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، تود ميانمار أن تشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل مواجهة التحديات التي يشكلها أمن الفضاء الإلكتروني وبناء بيئة أمنية آمنة ومستقرة. لذلك تكرر ميانمار دعمها لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخداماتها للفترة 2021-2025، وترحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول بتوافق الآراء في تموز/يوليه 2022.

نهيب بجميع الأطراف أن تعمل معا بحسن نية وبأقصى قدر من المرونة لمواصلة إحراز تقدم في الفريق. كذلك نقدر تقديرا عميقا لعمل المهم الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين، الأمر الذي وفر مدخلات قيمة في هذا الشأن.

ندين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كسلاح لقمع الحقوق الأساسية وحرية التعبير. في ميانمار، بلدي، لم يعد من الممكن استخدام إنترنت حر وآمن ومفتوح لأن الطغمة العسكرية تمارس دكتاتورية رقمية. لقد أصبح التنصت على المكالمات الهاتفية والهجمات الإلكترونية ضد شعبها، بما في ذلك مواطني ميانمار الذين

تستند إلى النصوص. ومن منظور آخر وبالنظر إلى حقيقة الحالة، من المهم أن نلاحظ أن بلدانا، من قبيل الولايات المتحدة، لم تبدأ بعسكرة الفضاء الإلكتروني فحسب، بل شرعت جيوشها أيضا في تنفيذ هجمات إلكترونية متعددة. كما شن النظام الإسرائيلي كثيرا من الهجمات الإلكترونية على إيران.

لطالما كان بلدي الهدف الأساسي والضحية الرئيسية للهجمات السيبرانية التي نُفذت ضد بنيته التحتية الحيوية وعطلت تقديم الخدمات العامة والاضطلاع بالوظائف الحكومية. فالهجمات التي نُفذت بواسطة فيروس ستاكسنت ضد المنشآت النووية السلمية الإيرانية والهجمات التي نُفذت في الآونة الأخيرة ضد البنية التحتية الصناعية، مثل صناعات الصلب والصناعات البتروكيميائية، ومحطات الوقود، ونظم الخدمات العامة البلدية، ليست سوى أمثلة قليلة على هذه الهجمات السيبرانية. لقد اعترف النظام الإسرائيلي مرارا وتكرارا بضلوعه في هذه الأعمال غير المشروعة دوليا التي نُفذت باستخدام بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحظيت بدعم مطلق من الولايات المتحدة. نحن ندين كل تلك الهجمات ونحث المجتمع الدولي على محاسبة المهاجمين على أفعالهم.

ومما يؤسف له الإنحاء باللائمة مؤخرا على إيران بلا مبرر ومن دون حق بسبب هجوم إلكتروني مزعوم لم تشنه. نحن نرفض أي ادعاءات زائفة تستند إلى افتراءات وافتراسات خاطئة توجه إلينا لمرامي سياسية. بالنظر إلى طبيعة الفضاء الإلكتروني وخصائصه التقنية والتحديات التي تواجه إسناد المسؤولية في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن إيران تحذر من النتائج السلبية التي تنجم عن تحميل المسؤولية للدول زورا وبهتانا. إذا كانت المملكة المتحدة قلقة حقا إزاء أي تبعات محتملة على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فيجدر بها أن تمتنع عن مزاعم متسرعة من شأنها أن تنشر معلومات مغلوبة.

في الختام، ترى جمهورية إيران الإسلامية أن أفضل طريقة لكفالة بيئة آمنة وأمونة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمثل في وضع صك ملزم قانونا يتضمن مزيدا من المعايير والقواعد القانونية الدولية

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.18).

تكرر جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى تأكيد موقفها الثابت ومؤده أن الفضاء الإلكتروني وبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفهما تراثا مشتركا للبشرية، يجب أن يستخدم حصرا للأغراض السلمية، ويجب على الدول أن تتصرف على أساس التعاون وفي إطار الامتثال التام للقانون الدولي الساري. وارتكازا على وجهة النظر هذه، ما فتئت إيران تشارك بهمة في عمليات المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة، برعاية الأمم المتحدة، لكفالة حقوق الجميع وفي الوقت نفسه أيضا إقرار المسؤوليات الملائمة للجميع. بعد اعتماد التقرير السنوي الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، وإعداد خلاصة وافية تضمّ البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء تعليلا للمواقف، بما في ذلك بيان أدلت به إيران، نؤمن بأن إحراز مزيد من التقدم وتحسين كفاءة الفريق سيتوقف على ما يلي.

أولا، لا بدّ من النظر، في المناقشات المقبلة، في قائمة المقترحات المتنوعة غير الحصرية بشأن وضع قواعد ومعايير ومبادئ لسلوك الدول المسؤول، كما جاء في الموجز الذي أعده الرئيس والمتضمن في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية لعام 2021.

ثانيا، ينبغي وفقا لولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية إقامة حوار مؤسسي منتظم برعاية الأمم المتحدة ومشاركة واسعة النطاق من الدول. وفي هذا الصدد، ينبغي التعامل مع جميع المبادرات الوطنية على قدم المساواة، مع مراعاة شواغل جميع الدول ومصالحها.

ثالثا، نحض الدول على مواصلة المشاركة البناءة في المفاوضات خلال الأنشطة الأخرى للفريق، بما في ذلك في فترة ما بين الدورات.

رابعا، ندعو الفريق العامل مفتوح العضوية إلى أن ينشئ، وفقا للولاية المنوطة به، أفرقة فرعية مواضيعية للوفاء بولايته وأن يبسر تبادل الآراء بين الدول وإعداد تقارير لاحقة من خلال مفاوضات

ثانياً، يجب على الدول أن تكفل الحماية من الأذى لأضعف الناس. وهذا لا يعني حماية بنيتنا التحتية الحيوية فحسب، من قبيل المستشفيات وشبكات الإمداد بالمياه ومحطات توليد الطاقة والمرافق التي تحتوي على قوى خطيرة، بل يعني أيضاً الامتناع عن أي نشاط يضر عمداً بالبنية التحتية الحيوية لدولة أخرى.

ثالثاً، يجب أن تسترشد الدول بمبادئ العدالة في ما تقوم به من أنشطة في الفضاء الإلكتروني. يتطلب ذلك من الدول التي بوسعها القيام بذلك بفعالية، أن تسهم في الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية. فتلك الفجوة لا تؤدي إلى تفاوت في أنماط التنمية البشرية فحسب، بل تنشئ أيضاً نقاط ضعف إلكترونية تهدد جميع البلدان.

ولمعالجة مواطن الضعف هذه، يشجع الكرسي الرسولي الجهود الرامية إلى بناء القدرات بما يعود بالنفع على الدول التي ليس لها نصيب متساو من ثمار الثورة الرقمية. ينبغي أن تظل عملية بناء القدرات محايدة سياسياً وبدون شروط.

لقد دخلت البشرية عصراً جديداً أوصلتنا فيه براعتنا التقنية إلى مفترق طرق، يوفر لنا وعداً كبيراً ومخاطرة على حد سواء. إن ضمان مساهمة التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية البشرية المتكاملة يتطلب منا أن نقيم باستمرار كيفية تطبيق الأدوات الجديدة بطريقة تراعي كرامة الإنسان. يأمل وفدي أن تمكننا هذه الجهود، فضلاً عما يبذله الفريق العامل المفتوح باب العضوية فضلاً عن إسهاب الفريق العامل المفتوح باب العضوية في توضيح سلوك الدول المسؤول، من الابتهاج لجوانب التقدم تلك والحماس للإمكانيات الهائلة التي ما زالت توفرها لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعت للجنة من فورها إلى آخر متكلم في إطار المجموعة المواضيعية المتعلقة بتدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي. أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلام ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الوفود بالقيود الزمنية وأرجو منها الالتزام بها.

السيد شن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أمارس حقي في الرد على الخطاب العدائي الذي انطوت عليه بعض البيانات

فيما يتعلق بمنع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء الإلكتروني لأغراض خبيثة، فضلاً عن تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

السيد كاتشيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): كتب البابا فرانسيس، في رسالته العامة البابوية المعنونة "جميع الأخوة" أن الروابط والاتصالات التي يتزايد عددها باستمرار في عالم اليوم يجعلنا ندرك تماماً مفهوم وحدة الأمم ومصيرها المشترك. لكن تلك الوحدة يتهدها تزايد الاستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب جهات حكومية وغير حكومية على حد سواء.

ترجع بعض أسباب الاستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حقيقة أن التطور التكنولوجي الهائل لم يُرافقه تطور الكائن البشري في مجال المسؤولية والقيم والضمير. وفي هذا الصدد، يرحب الكرسي الرسولي بالتزام الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، مما يتيح فرصة مناسبة لتصحيح ذلك الخلل. وقد تابع وفدي تلك الاجتماعات باهتمام كبير، وسيواصل المشاركة بهمة في مداواته مستقبلاً. إن شبكة الأنظمة المترابطة، التي تشكل الفضاء الإلكتروني، بيئة مشتركة يقتضي منا الحفاظ عليها أن نتحول جميعاً من نموذج المنافسة إلى نموذج التعاون. ويقتضي إجراء هذا التحول مجموعة من المبادئ المشتركة. ومن هذا المنطلق، يود وفدي أن يطرح عليكم بعض النقاط للنظر فيها.

أولاً، يجب أن يحترم سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني الكرامة المتأصلة في كل فرد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الدول أن تعزز حرية التعبير على الإنترنت المكفولة لكل فرد وأن تحميها. وهذه الحرية، التي يستلزمها المرء في سعيه للبحث عن الحقيقة، لها حدودها أيضاً، كونها تخضع للنظام الأخلاقي والصالح العام. إن صون الكرامة الإنسانية في الفضاء الإلكتروني يُلزم الدول أيضاً باحترام الحق في الخصوصية من خلال حماية المواطنين من المراقبة التداخلية والسماح لهم بحماية معلوماتهم الشخصية من الاطلاع عليها بدون إذن.

السيبراني. وكما نعلم جميعاً، قرار الكيانات غير الحكومية بالمشاركة في الفريق العامل مفتوح العضوية حق سيادي للدول.

لقد رُفِضت طلبات كثيرة قدمتها منظمات روسية من دون إبداء أسباب. نرى أنه ينبغي لنا قبل أن نتكلم عن السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في عمليات المفاوضات التي تجرى بين الدول أن نكفل أولاً وصول الدول ووفودها الوطنية إلى منبر الأمم المتحدة بدون عائق. وفي هذا الصدد، نحتج بشدة على أعمال حكومة الولايات المتحدة التي تنتهك بشكل منهجي التزاماتها المترتبة عليها بوصفها البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة، باستخدامها للتأثيرات كسلاح.

ما زلنا نسمع اتهامات باطلة على الإطلاق ضد روسيا فيما يتعلق بالعدوان الإلكتروني، بما في ذلك في سياق العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. بدلاً من استخدام قنوات الاتصال الرسمية للوكالات ذات الصلة، اعتاد زملاؤنا الغربيون قذح دول معينة لا تروق لهم استناداً إلى مزاعم لا أساس لها من الصحة، مما يصرف انتباه الرأي العام العالمي عن أفعالهم. فالهدف من خطابهم التغطية على حملة عدوان إلكترونية لم تحدث من قبل ضد روسيا ودول أخرى. يوجد قدر كبير من الأدلة يبين أن أجهزة استخبارات الولايات المتحدة وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي قامت بأنشطة عدوانية ممنهجة في الفضاء الإلكتروني. وأذكر بما كشفه إدوارد سنودن، وكمثال آخر على ذلك، أذكر بالنقرير الذي نشره زملاؤنا الصينيون مؤخراً عن الهجمات الإلكترونية على جامعة نورث وسترن بوليتكنيك، التي نفذت بمشاركة مباشرة من جهاز الأمن الوطني للولايات المتحدة. إنهم لا يخفون جهودهم في ممارسة حرب الفضاء الإلكتروني وإجراء المناورات، و دعوة ممثلين من خارج كتلتهم لحضورها. علاوة على ذلك، اعترف رئيس قيادة الفضاء الإلكتروني الأمريكية، بول ناكسوني، علناً بأنهم يقومون بعمليات هجومية سيبرانية موجهة ضد روسيا، بما في ذلك، أساساً، باستخدام جيش تكنولوجيا المعلومات الأوكراني الذي أنشأه الأمريكيون أنفسهم.

منذ بداية هذا العام، زاد عدد الهجمات على موارد الشبكة الروسية بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

التي استمعنا إليها هنا اليوم. لا بد لي من القول إنني شعرت بانزعاج بالغ من البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأستراليا وعدد من الدول الأخرى، والتي أكدوا فيها دعمهم للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 ونكلموا عن الجوانب الإيجابية لتلك الآلية. أتذكر بوضوح أن تلك البلدان ذاتها هي التي صوتت ضد إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية - ليس مرة واحدة بل مرتين. فهل هذا يعني أنهم لا يقولون الحقيقة الآن؟ لماذا ينبغي علينا أن نصدق أقوالهم أو أفعالهم؟ إنهم يروجون الآن بقوة لمشروع القرار A/C.1/77/L.73، بشأن برنامج عمل يتعلق بالمسائل المتصلة بالفضاء الإلكتروني، ويزعمون أنهم يفعلون ذلك حرصاً على مصلحة الفريق. أود أن أطلب منهم توضيح ما يتحدثون عنه بالضبط. كلما سمعنا أكثر عن برنامج العمل، زادت أسئلتنا. لماذا لا نناقش أولاً تلك المبادرة في إطار الفريق العامل مفتوح العضوية، لولايته والاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء؟ ونعتقد أن فترة ثلاث سنوات، حتى عام 2025، هي أكثر من كافية للتوصل بشكل مشترك إلى فهم لجدوى إنشاء مثل هذا الشكل ونطاقه.

لا نفهم لماذا يُطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضع هذا الشكل أولاً ثم تقرر فيما بعد ما الذي ستفعله بالضبط، بما في ذلك ما يخص آلية صنع القرار وتمويل تلك العملية. يُطلب منا بشكل أساسي وضع العربة أمام الحصان. لماذا لا نتناقش أولاً تلك المبادرة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية، في امتثال كامل لولايته والاتفاقات التي سبق التوصل إليها بتوافق الآراء؟ نعتقد أن فترة ثلاث سنوات، حتى عام 2025، تكفي وتزيد للتوصل بشكل مشترك إلى تفاهم بشأن جدوى إنشاء ذلك الشكل وطرائقه المحتملة.

بصراحة، تبدو الإجراءات التي تتخذها فرنسا وشركاؤها وكأنها محاولة لإنشاء آلية لا تناسب إلا قلة قليلة، معظمها من الدول الغربية. وفي هذا السياق، سيتخذون قرارات ثم يفرضونها على الأغلبية العظمى. وفي هذا الصدد، بصراحة، تشبه هذه المبادرة بياناً للاستعمار

تلتزم الصين التزاما راسخا بالحفاظ على أمن الفضاء الإلكتروني. وهي أيضا ضحية رئيسية للهجمات الإلكترونية. تعارض حكومة الصين بشدة وتكافح جميع أشكال الهجمات الإلكترونية، وفقا للقوانين، مما يدل تماما على موقفنا المسؤول في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. تود الصين أن تشدد على أن أمن الفضاء الإلكتروني يشكل تحديا مشتركا يواجهه جميع البلدان.

وحررٍ بجميع البلدان أن تواصل الحوار والتعاون من أجل التصدي معا للتهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء الإلكتروني، وذلك على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة. نحث الدول المعنية على وقف افتراءاتها واتهاماتها الباطلة ضد الصين بشأن مسألة الهجمات الإلكترونية واتخاذ موقف مسؤول على نحو فعال، والعمل مع جميع الأطراف لصون السلام والأمن في الفضاء الإلكتروني.

السيد بورغيل (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاما علي أن أخذ الكلمة للرد على الإشارات المتعلقة ببلدي التي أدلى بها ممثل جمهورية إيران الإسلامية. ترفض إسرائيل تلك الادعاءات الزائفة. وإذا حكمنا من خلال سلوك إيران في مجال الفضاء الإلكتروني، وخاصة هجومها الإلكتروني الخطير في الآونة الأخيرة على البنية التحتية لألبانيا، فإن ملاحظاتها لا تعدو عن كونها سخيفة. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أدين الهجومين الإلكترونيين اللذين نفذهما مؤخرا النظام الإيراني ووكلاؤه على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من المسائل التي تناقشها اللجنة، تعمل إيران بشكل منهجي ضد المجتمع الدولي لكي تتسبب في انهيار منتديات تحديد الأسلحة. ومثلما ترعى إيران الجماعات الإرهابية وتدعمها من أجل إثارة الخوف بين الدول في جميع أنحاء المنطقة، فإنها تحاول أيضا استخدام أدوات خبيثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإثارة الخوف والدمار بين الدول في جميع أنحاء العالم.

السيدة ماكنتاير (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أمارس حق بلدي في الرد على الملاحظات التي أبداها وفد الاتحاد الروسي فيما

تأتي معظم هذه الهجمات من الولايات المتحدة أو من دول الاتحاد الأوروبي. ويظهر نطاق العدوان الإلكتروني أنه ينفذ بالتنسيق بين حكومات الدول الغربية بالتعاون مع قرصنة الحواسيب من جماعات وشركات خاصة. للأسف، ليس لدي ما يكفي من الوقت للخوض في تفاصيل هذا الموضوع، ولكن من المهم أن نفهم أن تصعيد حدة التوترات في الفضاء الإلكتروني لا يصب في مصلحة المجتمع الدولي، الذي يخدمه على نحو أفضل منع نشوب النزاعات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض السلمية والتنمية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يجد وفد بلدي نفسه مضطرا لطلب الكلام لممارسة حقه في الرد على الملاحظة الطائشة التي صدرت عن ممثل المملكة المتحدة. نحن نرفض رفضا قاطعا الادعاء الباطل الذي وجهته المملكة المتحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نعم جيدا العادة السيئة للمملكة المتحدة في الاندفاع باتهام الآخرين من دون أي دليل محدد. من ناحية أخرى، تشارك المملكة المتحدة فعليا في أنواع مختلفة من الأعمال الكيدية في الفضاء الإلكتروني للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة باستخدام أدوات من قبيل تحالف "العيون الخمس". إن زعم المملكة المتحدة يشبه الطرف المذنب الذي يبادر برفع دعوى قضائية أولا.

لا نتوقع غير ذلك من المملكة المتحدة، التي تسير بشكل أعمى على خطى السياسة العدائية التي تتبعها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بهدف شيطنة جمهوريتنا على الساحة الدولية وإنفاذ ما يسمى بالتعاون الدولي للضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن ادعاء المملكة المتحدة الذي لا أساس له يكشف بوضوح عن تحيز وعداء شديدين تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نحث المملكة المتحدة بقوة على العودة إلى رشدها والتفكير مليا في سلوكها المتهور والشائن.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تحيط الصين علما بالاتهامات الباطلة التي وجهها ممثل المملكة المتحدة ضد أنشطة الصين الإلكترونية وتعارض بشدة تلك الاتهامات.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
أجد لزاما علي أن أخذ الكلمة لرفض الادعاءات التي وجهها ممثل
إسرائيل ضد بلدي.

ليس من المستغرب أن نستمع إلى تلك الأكاذيب التي يروج لها
ممثل النظام، لأنه لا يحترم القانون الدولي. وهو ما فتى يشن هجمات
إلكترونية ضد كثير من القطاعات في إيران، من المنشآت النووية
السلمية إلى الخدمات العامة مثل المعونة الطارئة. ندرك جيدا طابع
النظام الإسرائيلي في القمع والفصل العنصري، وسجله المظلم فيما
يتعلق بحقوق الإنسان وتجاهله للنداءات الدولية للانضمام إلى معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية
الأسلحة البيولوجية، من بين أمور أخرى.

انتهكت إسرائيل 29 قرارا من قرارات مجلس الأمن، وهي قرارات
ملزمة قانونا للدول الأعضاء بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم
المتحدة. وتشمل تلك القرارات القرار 54 (1948) و 111 (1956)
و 233 (1967) و 234 (1967) و 236 (1967) و 248
(1968) و 250 (1968) و 252 (1968) و 256 (1968)
و 262 (1968) و 267 (1969) و 270 (1969) و 280
(1970) و 285 (1970) و 298 (1971) و 313 (1972)
و 316 (1972) و 468 (1980) و 476 (1980)، وأخيرا وليس
آخرا، القرار 2231 (2015)، الذي لم تقوت أي فرصة ولم تدخر
جهدا لوأده. ليس لهذا النظام أي أساس أخلاقي ليتحدث عن احترام
قواعد القانون الدولي والالتزام به.

وفيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، فإن الوضع أسوأ. وما قلناه
ليس ادعاءات، إذ أكد جميع المراقبين الدوليين أعمال إسرائيل غير
المسؤولة التي ندينها بشدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم ممارسة لحق
الرد.

ليس لدينا سوى القليل من الوقت، فلنحاول إذن الاستفادة من تلك
الدقائق القليلة على أفضل نحو. أود أن أتناول المجموعة المعنونة "نزع

يتعلق بمشروع قرارنا المعنون "برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول
المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق
الأمن الدولي" (A/C.1/77/L.73).

كما يعلم الأعضاء، قدمت فرنسا - إلى جميع الدول الأعضاء في
الأمم المتحدة بطريقة شفافة ومفتوحة - مشروع قرار يهدف إلى وضع
برنامج عمل لبناء القدرات في المسائل المتصلة بالفضاء الإلكتروني.
وقد نوقش المشروع علنا باستفاضة خلال أربع جولات من المشاورات
المفتوحة التي عقدت هنا في نيويورك وقبل ذلك في جنيف. وقد تم
إدخال تحسينات كبيرة على مشروع القرار لمراعاة المقترحات العديدة
التي قدمتها الوفود، والتي نعرب عن بالغ امتناننا لها على ذلك.

يستند مشروع القرار إلى المشاورات التي سبق إجراؤها لوضع
برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع
بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته
والقضاء عليه. وأود أن أذكر الأعضاء بالعملية التي اتبعت في هذا
الصدد، والتي بدأت أولا بإعداد تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة ثم
إجراء مشاورات لمدة سنتين بهدف الأخذ في الاعتبار مقترحات جميع
الدول الأعضاء فيما يتعلق بمحتوى برنامج العمل. أخيرا، اعتُمد برنامج
العمل في مؤتمر دولي عقد في نهاية العملية. وهذا بالضبط تسلسل
الأحداث الذي نقترحه في مشروع قرارنا، الذي يعهد إلى الأمين العام
بمهمة تقديم تقرير في العام المقبل يحدد طرائق ومضمون برنامج العمل
في المستقبل، مع الاحترام الكامل لصلاحيات الفريق العامل المفتوح
العضوية باب المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن
استخدامها في الفترة من 2021 إلى 2025، وسيتعين عليه، بطبيعة
الحال، أن يناقش أيضا طرائق برنامج العمل قبل أن يكون على الدول
الأعضاء الشروع في اعتماده، إذا رغبت في ذلك.

لذلك، أود أن أشير إلى أن عمليتنا مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع
وتهدف إلى احترام العملية برمتها التي اتفقت عليها الدول الأعضاء،
بما في ذلك داخل الفريق العامل مفتوح العضوية. وسنواصل اعتماد
ذلك النهج الشفاف والشامل للجميع إلى أن تختتم المناقشات.

وتكرر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الإعراب عن خيبة أملها العميقة لعدم تنفيذ خطة العمل لعام 2010 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وترفض دول الحركة بشدة العقوبات المزعومة لعدم تنفيذ خطة العمل لعام 2010 بشأن الشرق الأوسط والقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995. تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد المسؤولية الخاصة للدول المشاركة في تقديم قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط في تنفيذ ذلك القرار. ويساور حركة عدم الانحياز القلق من أن استمرار عدم تنفيذ قرار عام 1995، خلافا للقرارات المتخذة في المؤتمرات ذات الصلة لاستعراض المعاهدة، يقوض فعالية المعاهدة ومصداقيتها، ويخل بالتوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث.

وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للمقرر 73/546 وتتطلع إلى الدورة الثانية للمؤتمر، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وإلى اعتماد المؤتمر إعلانا سياسيا. ترحب حركة عدم الانحياز أيضا بعقد الدورة الثانية للمؤتمر برئاسة دولة الكويت وبنائنها، بما في ذلك، في جملة أمور، اعتماد النظام الداخلي وإنشاء لجنة عاملة غير رسمية. وعلاوة على ذلك، تتطلع حركة عدم الانحياز إلى الدورة الثالثة للمؤتمر، وتواصل دعوة جميع دول المنطقة، من دون استثناء، إلى المشاركة بهمة في هذا المؤتمر والتفاوض بحسن نية والوصول بهذه المفاوضات إلى وضع معاهدة ملزمة قانونا بشأن إنشاء المنطقة.

تعتقد الحركة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلا عن مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، كلها خطوات إيجابية وتدابير هامة تهدف إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وفي سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير

السلاح والأمن الإقليميان". لدينا قائمة طويلة من المتكلمين بشأن هذه المجموعة، ولذلك أناشد الوفود أن تتعاون تعاوننا تاما.

السيدة كريستانتني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تكرر حركة عدم الانحياز قلقها البالغ إزاء تزايد اللجوء إلى النهج الانفرادي، وفي هذا السياق تؤكد أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تشكل الأسلوب المستدام الوحيد لتناول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. كما تشدد الحركة على موقفها المبدئي فيما يتعلق بعدم استخدام القوة ضد سلامة أراضي أي دولة أو التهديد باستخدامها.

يساور دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قلق عميق إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تؤيد ضمانات الأمن النووي الموسعة التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية. فتلك الدول لا تحدد فقط المسوغات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بل تسوق أيضا مفاهيم غير مسوغة بشأن الأمن الدولي، تركز على تعزيز وبناء التحالفات العسكرية وانتهاج سياسات الردع النووي. لذلك، تحث حركة عدم الانحياز الدول المعنية على أن تستبعد تماما استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من مذاهبها العسكرية والأمنية.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. تؤكد الحركة مجددا، كخطوة ذات أولوية لتحقيق هذه الغاية، ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرار مجلس الأمن 487 (1981)، والفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 687 (1991)، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتحض حركة عدم الانحياز جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لتنفيذ المقترح الذي طرحته إيران في عام 1974 بإنشاء هذه المنطقة.

استراتيجية الأمن الإقليمي للجماعة الكاريبية. فمن بين كل 10 جرائم قتل تقع في المنطقة، ترتكب 7 جرائم منها باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشير التقديرات إلى تداول أكثر من نصف مليون سلاح ناري غير قانوني في هايتي وحدها. تؤدي الأسلحة النارية غير المشروعة دورا رئيسيا في جميع جوانب الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وتعمل كأداة لدعم السلوك الإجرامي والمنحرف. لذلك فإن لها تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا عميقا وكلفة بشرية باهظة.

ما من دولة عضو في الجماعة الكاريبية مُصنَع للأسلحة النارية أو مستورد رئيسي لها. وتشكل عرقلة ومنع مرور الأسلحة النارية والذخائر غير المشروعة عبر حدودنا إحدى أهم الأولويات في المنطقة. وعلى الرغم من المبادرات والآليات العديدة الرامية إلى التصدي لمشاكل العنف المسلح، لا تزال مستويات جرائم الأسلحة النارية مرتفعة في المنطقة.

تشير استراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن إلى أنه في حين تحترم المنطقة حقوق الدول الأخرى في وضع سياسات ليبرالية بشأن الحصول على الأسلحة، فإن الآثار السلبية لسياسات الأسلحة تلك فإنها لا تقتصر على حدود تلك الدول. بل إن لها عواقب وخيمة جدا تتحمل وطأتها البلدان الأخرى، بما فيها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. لذلك، فإن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة مسؤولية لا ينبغي تقاسمها بين دول الجماعة الكاريبية فحسب، بل أيضا بين البلدان التي هي مصدر هذه الأسلحة. وقد أعرب رؤساء حكوماتنا في اجتماعهم العادي الثالث والأربعين الذي انعقد في سورينام في 3 تموز/يوليه 2022، عن بالغ قلقهم إزاء تدفق الأسلحة من خارج المنطقة.

في عام 2020، اعتمد قادة الجماعة الكاريبية خريطة طريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 (خريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية). وتتخذ الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير

مشروطة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى جميع دول المناطق في جميع الأحوال. وتدعو الحركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة لجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع موضوعها وغرضها، واحترام مركز تلك المناطق بوصفها مناطق لا نووية. تحث حركة عدم الانحياز الدول على إبرام اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية بغية إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها هذه المناطق.

في الختام، تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل زيادة استقرار وأمن الدول الأعضاء فيها، وهي أنشطة يمكن تعزيزها إلى حد كبير بالإبقاء على المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح وتنشيطها.

السيد فولر (بليز) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن المجموعة المتعلقة بنزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي .

اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية نهجا تعاونيا ومنسقا وعمليا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي لمختلف التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة. والجماعة الكاريبية ملتزمة التزاما كاملا بأداء دورها في الجهود العالمية لصون أمننا الجماعي بتنفيذ التزاماتنا الدولية. فالجهود الجادة الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي تكمل جهودنا العالمية.

إن الأمن ركيزة أساسية لتكاملنا الإقليمي. وقد أنشأت الجماعة الكاريبية إطارا مؤسسيا إقليميا لدعم التعاون الإقليمي يشمل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية بإشراف من مجلس الوزراء المعني بالأمن وإنفاذ القوانين، وتكملها مؤسسات إقليمية أخرى، بما في ذلك النظام الأمني الإقليمي.

لا تزال التدفقات غير المشروعة للأسلحة النارية والذخائر عبر المنطقة تشكل تحديا رئيسيا، وتعتبر تهديدا من الدرجة الأولى في

مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية عدة تدابير ملموسة لتنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية والاستشارية للسلطات الوطنية، وبناء القدرات والتدريب، وتبادل المعلومات والاستخبارات، والرقابة الحدودية والجمركية، والدعم التشريعي من خلال وضع قوانين نموذجية، وتوفير الأدوات التنفيذية، ووضع أطر وسياسات ومعايير تنظيمية دولية وإقليمية ووطنية.

نود أن نبرز عمل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية في المنطقة بدعم من الحكومات والمنظمات الشريكة، ويتضمن ذلك إجراء دراسة شاملة قائمة على الأدلة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقة البحر الكاريبي وداخلها والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لهذا الاتجار من خلال الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة؛ وإنشاء وحدة استخبارات للجرائم المرتكبة بالأسلحة النارية تابعة للجماعة الكاريبية لمساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في التحقيق في الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية ومقاضاة مرتكبيها، تدعمها وكالات تابعة لحكومة الولايات المتحدة من قبيل المكتب المعني بالكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات، ومباحث الأمن الوطني، وإدارة الجمارك وحماية الحدود؛ وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في مجال إدارة الأسلحة النارية والذخائر؛ وإقامة شراكات حيوية مع العديد من الوكالات الدولية للمساعدة في مكافحة جرائم الأسلحة النارية، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، والفريق الاستشاري المعني بالألغام؛ وإجراء عمليات مشتركة مع الإنتربول لتنفيذ عمليات مشتركة متخصصة في الأسلحة النارية على نطاق منطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع الإنتربول في الفترة من 24 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022، أسفرت عن مصادرة نحو 320 قطعة سلاح و 3300 طلقة ذخيرة وضبط كمية هائلة من المخدرات في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛ وتوفير التدريب وبناء القدرات

لا يزال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شريكا مهما للجماعة الكاريبية. والمركز الإقليمي هو الوصي المشارك، إلى جانب الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، في تنفيذ خريطة طريق الأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي. اضطلع المركز بـ 54 نشاطاً في المنطقة للمساهمة في تنفيذ خريطة الطريق، شارك فيها 600 مسؤول - كان من بينهم 220 امرأة. وساعد المركز أيضاً في صياغة خطط عمل وطنية لتنفيذ خريطة الطريق ورصد وتقييم التقدم المحرز في التنفيذ. وحتى الآن، قامت 10 دول كاريبية بصياغة خطط عملها الوطنية.

واستفادت المنطقة أيضاً من عدد من الحلقات الدراسية الشبكية والدورات التدريبية بشأن مسائل مختلفة، بما في ذلك أفضل الممارسات الدولية للمحققين الجنائيين، وفحص الأدلة الجنائية للأسلحة النارية المصنوعة في القطاع الخاص، وتعزيز تقنيات التحقيق في الأسلحة النارية، وإدارة المعلومات الاستخبارية في مجال المقذوفات.

وتضمّ الجماعة الكاريبية صوتها إلى نداء الأمين العام الموجه للدول الأعضاء والشركاء الآخرين لتقديم الدعم المالي والعيني للمركز.

أن يعوق بشدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولنا الكاربية، فقد وضعت المنطقة خطة عمل للجماعة الكاربية بشأن أمن الفضاء الإلكتروني والجرائم الإلكترونية. وتسعى الخطة إلى معالجة مواطن الضعف في أمن الفضاء الإلكتروني في كل بلد كاربيي مشارك ووضع معيار عملي ومنسق للممارسات والنظم والخبرات المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني التي يمكن لكل بلد كاربيي أن يطمح إليها في الأجلين القصير والمتوسط. كما تسعى إلى بناء القدرات والبنية التحتية اللازمة لإتاحة إمكانية الكشف عن جرائم الفضاء الإلكتروني والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً في الوقت المناسب والصلوات الممكنة بأشكال أخرى من النشاط الإجرامي.

وعلى الرغم من أن لدى منطقتنا موارد محدودة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المعقدة الناجمة عن الحدود التي يسهل اختراقها، والحدود البحرية والبرية الشاسعة في موقع جغرافي يقع في منطقة عبور، فقد طورنا عدداً من الشراكات لتحقيق نزع السلاح الإقليمي من خلال عدد من التدابير العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستجتمع اللجنة صباح الغد، عندها نستمع أولاً إلى إحاطة من رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. ونواصل بعد ذلك المناقشة في إطار المجموعة المعنونة "نزع السلاح الإقليمي والأمن".

وأودّ أن أذكر الأعضاء بأن اللجنة ستقيم، في نهاية جلستها الصباحية غداً، حفلها التقليدي لتسليم الجوائز للخريجين الحاصلين على زمالة نزع السلاح.

رُفعت الجلسة الساعة 18/05.

وتعتبر الجماعة الكاربية معاهدة تجارة بالأسلحة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصكوك الدولية للتعقب وغيرها من قرارات الأمم المتحدة السارية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، صكوكاً حاسمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة المرتبطة بها من جميع جوانبه ومراقبته والقضاء عليه. وتشجع الجماعة الكاربية جميع الدول على التنفيذ الكامل لأحكام تلك الصكوك.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ صكوك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الافتقار إلى الموارد الكافية والقدرة التقنية. ومن أجل التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ينبغي التعامل مع التعاون والمساعدة الدوليين على أنهما شراكة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو والدول المانحة، تركز على الملكية الوطنية. لذلك نشدد على أهمية تقديم المساعدة غير المشروطة وغير التمييزية إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، لتعزيز قدرتها على التنفيذ الفعال لأحكام الصكوك الدولية لنزع السلاح.

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية، بما في ذلك الجماعة الكاربية، في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب يتمثل في الافتقار إلى نقل التكنولوجيا وتقاسم الدروس فيما يتعلق بتنفيذها. والحاجة إلى مضاعفة الجهود لمعالجة هذا الاختلال أمر حاسم لتعزيز ضوابط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتضييق الفجوة الرقمية التكنولوجية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

واعترافاً بأن أمن الفضاء الإلكتروني أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من الأمن الإقليمي، وإذا لم يعالج على وجه الاستعجال فإنه يمكن